







ر جلد سوم

(۳)

ص (۳۴۴)

ص

(۴)

ص (۳۵۱)

بیان الصلاة (۳)

فی قواطع الصوائ (۴)

۲۶ x ۳۴











## فصل الثانی

[illegible]



## كُنَّا الصَّلَاحِ

[illegible]























# في مواقيت الفرائض

أول ما خلص في ذلك كلام أصحابنا فاشترطوا في الذكر من الزمان والتهيأة ثم في أول معلومة الصلاة الأولى التوجه في الثانية إلى القبلة قال  
 موضع آخر من هاتين الموضعين المذكورين في ذلك فخلط الكتاب المذكور عن الفضل في ذكره وابن البربر في أولها كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة  
 من بعد ذلك وأورد في ذلك ما كتبه من بعد ذلك في أولها كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة قال وقد كان في الثانية إلى القبلة في أولها كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة  
 فذلك ما كان من البشارة في الثانية إلى القبلة وينبغي للمصلي أن يعلم جميع الأحوال في مختلف الأحوال التي تكون في وقت الفريضة وبه لا يخفى على  
 هو وقت التوحيد والحمد لله ثمرة من بعد التوحيد كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة في أولها كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة في أولها كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة  
 التوحيد في وقت الفريضة من بعد التوحيد كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة في أولها كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة في أولها كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة  
 أو مع التوحيد في وقت الفريضة من بعد التوحيد كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة في أولها كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة في أولها كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة  
 في وقت الفريضة من بعد التوحيد كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة في أولها كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة في أولها كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة  
 من غير وقت الفريضة من بعد التوحيد كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة في أولها كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة في أولها كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة  
 فذلك ما كان من البشارة في الثانية إلى القبلة وينبغي للمصلي أن يعلم جميع الأحوال في مختلف الأحوال التي تكون في وقت الفريضة وبه لا يخفى على  
 هو وقت التوحيد والحمد لله ثمرة من بعد التوحيد كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة في أولها كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة في أولها كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة  
 التوحيد في وقت الفريضة من بعد التوحيد كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة في أولها كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة في أولها كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة  
 أو مع التوحيد في وقت الفريضة من بعد التوحيد كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة في أولها كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة في أولها كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة  
 في وقت الفريضة من بعد التوحيد كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة في أولها كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة في أولها كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة  
 من غير وقت الفريضة من بعد التوحيد كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة في أولها كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة في أولها كالمثلث من التوجه في الثانية إلى القبلة

في مواقيت الفرائض

في مواقيت الفرائض

في مواقيت الفرائض





















































[illegible]

صلوات اللہ علیہ وسلم

قال لا فويت القلوع من اداد القصوله الى ان اخلاصه الفخر حتى نظام الشمس والروا في في العصور والحسن من الجليل عن الجليل الى عظيم















فَمَا لَهَا فَخْرٌ  
فَلْيَنْصَبْهَا لِلْبَيْتِ

وعن أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: من شرب الخمر لم يدر ما يقول.

بلغ الأثر في دفع المضاعف من حقوق

بالتدريج انما تستلهم العلم قبل ان يفرج عليك

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥

والله اعلم

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

[illegible]

يقدم

















وجوب فريضة والغاشية كما يشاء بقدره لا بد له من قضاءه وقهره ما دام القدر فيهم من شأنه ولا بد له من جوارج القوم  
بالقوم بل غير قضاءهم من شأنه وهو الذي عليه اتفاق الأهل من مستند ما هو هذا الزواجر كما يجب قضاءه فاشاء الله سبحانه وتعالى  
وبالجملة فان زكواك هذه الامور الغاشية لبعضها والحقائق الغاشية لبعضها لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
ولا قول الا ولما كان في حاله والظن الاستدلال بما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
القانون بان يجوز اداء الفريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
ثم يولي القضاء وما دوى بل في عدة منها الفريضة فيمن فوج من صلوات الفريضة قال سئل عن رجل مات من عدة فماتت الفريضة لا بد له من جوارج القوم  
الصحيح بعد ما ومن تلك الاخبار اداء الفريضة فيمن فوج من صلوات الفريضة قال سئل عن رجل مات من عدة فماتت الفريضة لا بد له من جوارج القوم  
فلم يستطع اداءه من الفريضة ثم استيقض بعد اداءه من الفريضة ثم استيقض بعد اداءه من الفريضة ثم استيقض بعد اداءه من الفريضة ثم استيقض بعد اداءه من الفريضة  
في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
حال من جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
على التبعين ولا بد له من جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
من ذلك الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
نكلا من خبر لا بد له من جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
ابنه من خبر لا بد له من جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
فاخر من خبر لا بد له من جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
انما من خبر لا بد له من جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
سكانا من خبر لا بد له من جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
فليست له اذا ذكرها فان الفريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
ما جاز من خبر لا بد له من جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
نقف عليها انما كتاب لا بد له من جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
حافظ اذا ما صيغ من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
الخير من خبر لا بد له من جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
من سكان لا بد له من جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
لا لا فان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
المتأخرين من خبر لا بد له من جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
ضاهها ذكرها من خبر لا بد له من جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
لما افتاد في المسئلة وهو الصلوات التي لا بد له من جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
لما تولى ردها جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
بينه وبين ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
لا بد له من جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
الخلافة في ذلك ما هو من المتأخرين فغيره ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
كل العيب من صاحبها ومن جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
ابن الوليد وقد اختلفوا في ذلك وهو مشهور انما القنينة في صنفوا في ذلك التواضع لا بد له من جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
اليقظة وقد بانها في السيل لا بد له من جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
اعتمد واعلم بانها من المتأخرين في ذلك الخبر لا بد له من جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
التيقة من صلوات الفريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
ذلك بدون اليقين وقد سلف قولنا في ذلك الخبر لا بد له من جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
فيما حرم ان يورث فريضة قد دخل فيها القنينة في ذلك الخبر لا بد له من جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
عن القنينة قال لا بد له من جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم  
التيقة في ذلك خبر لا بد له من جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم

هذا الخبر لا بد له من جوارج القوم بالقوم في هذه الخبر بان فريضة من غير ما بينه على مقتضى الحال لا بد له من جوارج القوم بالقوم

ما بينه وبين











الحمد لله الذي جعل القرآن  
مكتوباً





































غيرها ان لا يواظب على اتيانها في كل وقت ولا يعلم ان الصلاة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 هذا الحديث يدل على وجوب الصلاة في كل وقت ولا يعلم ان الصلاة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 ان كان الامر بالوجوب لا يستلزم الاستدلال لا نقول اياها ان يكون للوجوب الاول دون الثاني لدليل فان لا يوجب من كون الوجوب مطلقا  
 كونه الوجوب محققا في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 اقول ما استوفيه من كلامهم ان هذا الوجه لا يوجب له وجوب الصلاة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 في الاثر تخصيص ذلك بموضع دون موضع يتبع الى القرينة العاطفة والى ذلك يشير كلامهم هنا بقوله لدليل ان كان الوجوب عليه بيان  
 هذا الدليل الثاني من الوجوب في هذا المقام مع عدم بين ذلك ولا هذا القائل الذي استجوب كلامه لكونه موقفا لقوله تعالى فاعلم ان الله لا يفرق بين  
 اعتدال ولا غير انما هو التوجه الى الاستدلال في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 الوجوب مطلقا كونه الوجوب في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 كل موضع المطلق انما يباين بوجوبه من ظهر الاول في الدلالة على هذا القول الامة والاداء المستنفذ بوجوبه في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 كاد مناه ووجوبه باقية الى الوقت الاخر مع عدم استيفاء القضاء في ذلك ووجوبه للعدول عن الحاجة مع الذكر في اثباتها  
 فانها شاملة بالحالات اعم وانما في ناسية اليوم وغيره ومصلحة من لا يملك كونه صريحة في ذلك وما ابايه عن ذلك فهو وجوبه  
 واقفة لتدليله كونه واجباً في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 كلامه الفاضل في الصلاة والاداء والاداء المستوفى قد عرفت كل جملة ذلك ومم الاشارة من ذلك فباية ما تدل عليه الامة  
 المذكورة من بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 دد بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 مطلقا والاداء المستوفى مطلقا اما تفصيل هذا من القولين فلا دليل عليه في السابق ولا في الامة الاشارة ولا عين بل هي في ذلك فباية ما تدل عليه الامة  
 السابقين قالوا لما لم يثبت في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 في الماهية وما يتبعها من الماهية لانه لما اتفق عليها الاشارة الى ان حال استقبالها في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 الصلوة والماء هنا الماهية الكسبية لعلها في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 ذلك يرجع الى ما سبق في الاشارة ويدل على ذلك الاشارة المستنفذة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 ما لم يلد ينقضه حتى هو في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 الى الملائكة من ان عرسه وبعده في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 الله وبقوله ان كانت تابع قبلتنا بقوله ان كانت تابع قبلتنا بقوله ان كانت تابع قبلتنا بقوله ان كانت تابع قبلتنا بقوله ان كانت تابع قبلتنا بقوله ان كانت تابع قبلتنا  
 من الله تعالى في ذلك اما انما اصح وجوه ذلك صلوة الظهر كان في مسجد بيت ساهم قد صل من الظهر ركعتين فقل جبريل في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 وجوب الصلاة الكسبية في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 شرطه وكان ما صلى ركعتين في بيت المقدس في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 سنة بمكة واستعصر في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 في افاق الشام انما اصح صلواته في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 فرضها اقول وجوب شرط المسجد الحرام الامة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 التماسا والتمساق الزهال فكان اول صلواته في بيت المقدس في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 ركعتين فقولوا نحو القبلة فكانت اول صلواته في بيت المقدس في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 صلواته في بيت المقدس في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 قد خرجت النسخة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 فان في الاول لحظا في استقبال القبلة والآخر ان عليه ان يستقبل بيت المقدس في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 بينه وبين بيت المقدس في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 صلواته في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 وجوه اثنا عشر في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 من عاصر الصلاة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت  
 الحديث قال قلت لله انما يصلي في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت

في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت

في كل وقت بل يروا بزيادة المصلحة في كل وقت

























بالعين مع البعد فيقول انقول كلامه الاول في حق اهل اليهودية من ان ساطع الضمير لما يقبل المصطفى والواقع وان  
كان به ظاهر الشرع مستتباً لا يتوقف على ضايق ما يقبل فيجتمع المصطفى وسقوط القضاء والمفاخرة لا قبول العبادة وحقها وترتب  
القبول عليها من حيث كونها عبادة وقد عرفت ما عساه من كتاباتها في باب المفاخرة من انقيا سات والاذا كفي بحكم هنا  
ببطلان صانع لها والى ان كان كذا في مكلفها الذي لا يجزأ ولا يستأثر بالجزء فيكون صانع كل منها محصية بمقتضى  
القضاء كما قاله المسئلة الثانية في خلاف بين المسئلة الاولى والثانية في حق الاقتداء وحقة صانع كل منهما واوله المسئلة انظر على  
منها ما لا توترقها او قل ان لا يجرى بالامانة كما هو المشهور من نجاسة القليل بالامانة لا تدعه في غير كمالها او القول الاخر في المسئلة فاذ ان  
قلنا ان الضمير عبارة عن مطابقة الظاهر والواقع فمتنع الاتهام ببلان يعتقد القياس له عدم معلومية المطابقة وان قلنا ان مقتضاها لا  
تعلق لها بالواقع بل الظاهر في نظر المكلف فهو عند المعلوم وان كان لا يعتقد ذلك محض تصوير لا لاعتداء عنها وان خالفنا عقداً لان  
مقتضاها اثر ومدار ظن فاعلموا هذا في غير ذلك من الفروع فليحفظ به فانه في غير كمالها ان الظاهر ان التماس من غير كمالها كان  
قليل لا يثبت لا يخرج به عن الجملة التي يجب الاحتياط فيها وان كان كمالها كمالها في وجهه فقلنا العلامة التي يثبت عليها الجملة  
للبدل في المسئلة في حق الفروع انما هي في تلك الجملة فلا يثبت التماس في ذاتها القاص من اختلاف كلام اصحاب في ربط الصلوة في التسبحة  
فذهبان يا بوم وبان من على ما نقل في الجملة من الاجزاء الصلوة فيها فلو نقلنا صلاتها وهو ما علمت بالاعتماد في كتابه والى ان  
التمسك به ولو نقل في باب الصلوة وان دللنا انهما من طائفة الصلوة فيها الا لضرورة وطسقية في الشهادة في ذلك في حق كثير من  
الاصحاب لا يتم فليحفظ الجواز الا انهم لا يثبتون كونه على وجه الاختيار والواجب كذا في باب الصلوة وانظر في ما قبله عليه من  
محبة جليل بن داج عن عبد الله بن عيسى قال ان يكون في سفينة قريية من الجند خارج فاصلى قال صلى بها اما ترضى بصلوة فوج عليه السلام  
وصيصة عبد الله بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال في سفينة في السفينة وهو في الارض يخرج الى اكل فغيره في ان السبع  
او الف صوم فيكون صوم يوم لا يمتنع عليه على خروج ولا يلعبونه وهو في جرحه او اكل في يوم ايام قاعدا او قائماً فقال ان  
استطاع ان يصلي فافعله وان لم يستطع صلى الا اذا قال لا عليه ان يخرج فان لم يصلي عنه في هذه المسئلة رجل فقال ان  
عن صلوة فوج ومحمدة مؤمنين في اقال سئلوا عبد الله بن عيسى عن الصلوة في السفينة فقال تقبل القبل ويحكم فصل كيف  
دارت فليحفظ انما ان لم يتطعم في حال اجتماع الصلوة فيها ان ارادوا ويصل على الفرة والقدر ويصل على حنة تاج بن عثمان عن  
ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الصلوة في السفينة فقال تقبل القبل فاذا دارت فان استطاع ان يتوجه الى القبلة فليفعل الا ان  
حيث توجهت به فان كان المكنة للقيام فليصل قائماً والا فليقعدهم في السجدة وهذا الاحكام استدل به على الخار من القول بالحوال  
مطلقاً في نقل عن الماين انهم جازان القبول في القيام وسركا التسبحة تمنع من ذلك وبلان الصلوة فيها مستلزمة في الركعة  
الكثيرة فيادرجين الصلوة فلا يصح فيها الصلوة والقرون وباروا في الصلوة عن جادين فيسقط ما لم يصبها الجهد فيمضي على الصلوة في  
السفينة فقال ان استطاع ان يتوجه الى القبلة فليفعل وان لم يستطع صلى الا اذا قال لا عليه ان يخرج فان لم يصلي عنه في هذه المسئلة رجل فقال ان  
عن صلوة فوج ومحمدة مؤمنين في اقال سئلوا عبد الله بن عيسى عن الصلوة في السفينة فقال تقبل القبل ويحكم فصل كيف  
دارت فليحفظ انما ان لم يتطعم في حال اجتماع الصلوة فيها ان ارادوا ويصل على الفرة والقدر ويصل على حنة تاج بن عثمان عن  
ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الصلوة في السفينة فقال تقبل القبل فاذا دارت فان استطاع ان يتوجه الى القبلة فليفعل الا ان  
حيث توجهت به فان كان المكنة للقيام فليصل قائماً والا فليقعدهم في السجدة وهذا الاحكام استدل به على الخار من القول بالحوال  
مطلقاً في نقل عن الماين انهم جازان القبول في القيام وسركا التسبحة تمنع من ذلك وبلان الصلوة فيها مستلزمة في الركعة  
الكثيرة فيادرجين الصلوة فلا يصح فيها الصلوة والقرون وباروا في الصلوة عن جادين فيسقط ما لم يصبها الجهد فيمضي على الصلوة في  
السفينة فقال ان استطاع ان يتوجه الى القبلة فليفعل وان لم يستطع صلى الا اذا قال لا عليه ان يخرج فان لم يصلي عنه في هذه المسئلة رجل فقال ان













فصل في صلاة الجمعة

في الحديث قال لو تروى من هذه الصلاة كان خيرا لغيرها المستدل بالقبلة ثم لا عادة وان كان مشقيا او مضرا او مستديرا عاد  
ثم نقل عن بعض الجمهور والاعاظم وقال ليس بجديته نقل عن ابن ابي ليح ويحصل الاجهاد الاول قال وهو من التحقير  
ثم قال وكذا الوجهين رتبين الجمعة في الشراء الصلوات استدارا لهما كاهل قبلما استداروا للقبلة ولا يفرق بينهما في الصلاة  
وفي خلاصة اهل قبل هذه المسئلة نظرا لغيره فان الاستدراك وجوهنا فما هو الغرض من القبلة الاولى لغيره ثانياه فيكون ما  
من الصلوة وقصص طيلة حجة اسبوعية وما بعد الصلوة كذلك بخلاف ما نحن فيه فان تقارب القبلتين انما هو من حيث الاحتساب  
بجهة المصلحة ونظرة وقتية لاجتهاده وحصوله على آخر بعيد عن انما هو قلة واحدة بخلافه المصلحة وبعبه المصلحة انما  
قد غلبت الاحكام المتعلقة بهذا الخطا وهذا الاصا بة في الصلوة المتقدمة ولو لم يكن كذلك كما لا يخفى ان كل اربع قال  
في ذلك لو كان لغيره لاجتهاده وحصوله في صلاة القبلة لم يتفق صلواته لهما ثانياه في المأموه وبه وقال الشيخ في كل الاجزاء ان المأموه  
هو الوجه الى القبلة وقدمته به وهو ثم ان الغرض من الصلاة على ما ذكره ولم يفعل في حق جمعة التكليف انما هو ان قد تمتعت بها  
في باب القبلة فقام على هذا النوع فيه وكونه غير الجاهل بالمسئلة كونه في النقل وكذا هو ما هو في غير ممكن الا ان  
الشيخ في قوله تعالى من كان منكم غافلا فليكن من غير الجاهل بالمسئلة كونه في النقل وكذا هو ما هو في غير ممكن الا ان  
على اصول جهات الاحتياط في قولهم لا انجلت ما اختاره فيما تقدم من مسئلة من صلى قبل الوقت جاهلا او ساهيا حيث  
قال العبدان صرح بان الوجه للموجب الجليل في جميع عدم صدق الاقتبال الموجب لبقاء المكلف تحت العمد والمظنة لوصاف  
الوقت ضاوة الشك والجاهل بدخول الوقت في الاجزاء نظرا من عدم التعمل في شيء ومن طابقة العبادات للمظنة في كل  
وصدق الاستدلال والاصح ان لا يرد عليه فالحق في هذا الموضع قال في ذلك لا يرد عليه في كل من لم يهاه الوجه عليه في فصل الاحكام  
ان لم يكن على ما يشك في الحاشية فانه لا يخفى ان المسلمين من ياجحد لا يشتر كما في ان الدخول في كل منها يجب الظاهر ليس شرعي ولكن  
قد اتفق على ما في الصلوة في الواقع لما مره الشارح فان كانت المظنة في الواقعة يجب ان يكون في تلك المسئلة فيها كذا  
فلا يصح قوله على الشيء ولا فلا في الموضع فلا في المسئلة التي في تلك المسئلة انما هي من تارة الذكر في كل واحد من الجهد  
مساواة في اجزاء ان المأموه ان كان محتاجا للجمعة في صلواته امامه والافضل ان يقطع بها صلوات المأموه على التقديرين في كل  
الفاضل منة الا في احوال كصلى في صلاة الفجر ولا يتم كالقائمين حول الكعبة يستقبل كل واحد منهم جهة غير جهة الخرم معنة  
الصلوة بما هو ويمكن التبرع مع الافتراء ومالة الشدة مع اقتفال الجبهة ولو سلمنا لا استقبال هنا فاما الكعبة بخلاف الجهدين  
والفرق بين الصلوات في المأموه والكعبة بين الجهدين ظاهر المقطع بان كل جهة قبله هناك والقطر بماء واحد هذا وكذا نقول في  
صلوات الشدة ان كل جهة قبله انما هو لاجتماع عن الفرق المذكور بان لا يمكن دفعه بان الخطا انما هو معنة صلاة الصلوة لجهة  
الكعبة في الجبهة التي يستقبلها المقطع بان فرض كل منهم استقبال ما في الالاجتهاد وان كانت خلاف جهة الكعبة انتهى اول  
الكلام في هذا المقام يقع في موضعين احدهما ان الظاهر من كلامه في المأموه هذه الجبهة التي في كل واحد من الجهدين في حال ما  
بعضهم بعض هما بين العين والاشارة موضعية لان الذي يظهر من عباراتهم ويلاحظ من اشاراتهم ان التماس والتسليم ليس  
لا يخرج عن القبلة ومشرقه ما بين المغرب والمشرق ولهذا حكوا جهة صلوة من ظهرت صلواته في تلك الجهة بعد الفجر والاستدراك  
في الاشارة وما زاد الا من حيث كونها قبله ويدل عليه بوضع ولا لغيره والدار على ما بين المشرق والمغرب قبله كما تقدم قال  
شخصا في الشدة التي ذكرى في بعض هذا الكلام المتقدم نقله لاختلاف الامام والمأموه في التماس والتسليم في الاخرى جواز الاقتداء  
لان صلوات كل منهما محضة ومقتضى عن القضاء والاختلاف هنا في كل وجه مع البعد لجهة هنا قال في موضع آخر لو صلى لجهة  
الجهة واخفى الوقت فيمن يتبين الاحتياط يسلم التسليم بناء على ان القبلة هي الجهة وقول الصلوة في ما بين المشرق والمغرب قبله ولو  
بين الاحتياط الكثير لما تفرق ظاهر الاحتياط الكثير كان على سمت انهم في التماس والتسليم في غير القبلة وانما هو مقتضى جواز الاقتداء  
الاول في هذه الكلمات اختمت بعضها في بعض فترك منها ما قد اقولها من ارضها ما ذكره قدس سره في تعريف الجبهة حيث قال في  
التمت الذي يظهر كون الكعبة في المأموه قال بعض العامة ان الجنب قبله لاهل الشام والعكس المشرق قبله لاهل المغرب والعكس  
ينقض الفرج هنا عن القبلة وهو مستعمل وهذا تارة ثمة ولا يثبت على هذا مقتضى من الكلامين في المقامين والبالغة فان كلامه في حق  
الجهة كان منبسطا على الامارات اذ اختلفت وهو ظاهر ما هنا لغيره لظهور الاختلاف في المصونية وقد وقع هذا الاضطراب في كلامه في حق الجنب  
على دولس اعلمهم والمستفاد من النصوص على كونها هو الاشاع في القبلة بجهة الجاهل ما بين المشرق والمغرب قبله وبعضها وان ورد  
في قبله الا ان الاخر في القبلة مطلقا كما تقدم في هذا الجنب لاهل الشام والعكس المشرق قبله لاهل المغرب والعكس  
الجاهل ما بين المشرق والمغرب هو الاشاع في القبلة بجهة الجاهل ما بين المشرق والمغرب قبله وبعضها وان ورد  
القبلة انما هو في تقديره لاهل الاجزاء والعلم بالامارات التي اقية فانه يمكن الواجب مثلا في بعض الاماكن جعل الجنب من الكعبين  
الوجه لكون القبلة معلقة في الجنب على فرض ان صلواته في القبلة وجب في الصلاة وقاموا بها مطلقا كما تقتضون ان القبلة







انهم قد استدلوا بان الصلاة واجبة على كل مسلم بالغ عاقل عاقل هذه الرواية كانه لا بد له وجوب ستر الرأس الجسد كله استثناء الوجه الكفين  
لا تغطيهما والباقي وهو العنق والمفتحة وهي الرأس ثم قال ما عرفت ذلك غير موجب للوجوب لا يستر الجسد ولا القدمين بل لا العنق غايابا  
انما هو قول من يتكلم في هذا المقام على ما ينظم من اخبارهم ان الوجه لا اشكال له استثناء لما ذكره بل ما دلوا على دفعه في الموقوف عن جماعة قال  
شلت عن المرأة فصل متبينة قال لا تكتشف عن موضع السجود فلا بأس ان اسفرت فهو اضيق اما استثناء الكفين والقدمين فلا يخفى عن بعض  
بل ما كان الظاهر من عدمه وذلك لان سبب استدلالهم بمصحة تجليهن من اللبس كونه على ان الظاهر ان القدمين لا يسترن ذلك عادة وهذا انما يعم  
ولو ان ثياب النساء وقت خروج هذه الاجابة في تلك الدار كانت على ما يدعون ولم لا يجوز ان تدور عن كانت مفضية الى ستر الجسد  
واذا تم من كل هؤلاء اشد كان في ثياب العرب لا ينجاز بل كل بلدان العرب فانهم يحيلون العنق وسعة الاكمام مع طول ثيابهم فيستر كونه  
لو بدله الذيل يخرج على الارض من القربك من ذلك جارية على الزمان القديم في تلك البلدان مجزئة الاختلاف على ما جرت عليه الامور  
البعيدة ذلك ما دلوا في حق الموقوف من سائرهم الى عبد الله بن عمر بن الخطاب قال لا يكره ان تشبه بالنساء فان مود العنق بالنبذة الى احضان  
اشهر الثياب للنساء ظاهر في غير مجزئة النساء يومئذ على خلاف ذلك ولحق مجزئة على الارض في ذلك يظهر لك على استدلالهم بمصحة تجليهن  
مسألة كونه الوجه من انتم المتقدمة وليس بعد ما افانك لتقبل العيلة التي لا تسلم لتأسيس الحكم الشرعية واقاما على  
هذه الرواية من اخبار البابانية لا يلائم الانطباع على ما ذكره القائلون بشمول وجوب ستر طين المؤمنين من اخبار مصحة رواية المتقدمة  
الذاتة على ان ما مضى صلوات المرافعة وان بدع وحسنه ينشر على راسها وجلها والمفتحة عن عنقها مع سائر ما شمل البدن يستر  
على الثياب في كل ما مضى بل قد كان يستر على راسها وعلى جميع بدنها وضممتها على بدنها كما توضحه الاخبار الالائية في صلوات  
ستر الكفين والقدمين هكذا معناه في المرافعة من حصول السرا بالبدن كما عرفت مما هو على ستر السرا والادعاء ومنها مصحة على ان  
جفت المرافعة في ثياب النساء في كل ما مضى من المرافعة ليس عليها الا الفتحة وحده كيف تفضل قال تلتقيها وتغطي راسها وتصل فان خرجت منها  
وليس تقدر على غير ذلك فلا بأس التفتير بغيره وفي قوله فان خرجت جملها ما يدل على كون المفتحة شاملة في الغالب للجلين الى  
آخرها وانما تغطي الرأس من خارج القبلين من حيث الصلوة وعدم وجود سائر غيرها وهو مؤذن بمصحة لباسهم امكن غير ما  
ينبغي ما دل به وجوب ستر القدمين مع الاكمام ومنها ما دل به على الصحة لكن تختلف في ذلك لعل ابن خنيس عن عبد الله بن مالك قال ستر من  
المرأة يستر صدره وحسنه ليس عليها الا راسها ولا مفتحة قال لا بأس ان تشبه بها فان لم يكن لها ما عرفت من ثيابها لم يجر لها ذلك  
بكمه من ثيابها لاجل الوصول الى القدمين وسترها استطفاها اذا لم يسترها الذراع الراس جاصل ثيابها السجود منها ما دل به في قوله  
عن عبد الله بن ابي يعقوب قال قال ابو عبد الله عليه السلام في ثياب المرأة ثلثة اقواب ازار وردع وخادو لاصفها ان تفتح بالخارج ان لم تجد  
تفويض تفرج واحد ما تفتح الاخر قلت فان كان بدع وحسنه ليس عليها مفتحة قال لا بأس ان تكتشف بالفتحة فان تكتشفها فاستسرها لم يجر  
اقل جمل ان يكون المرافعة الا ان راسها في ثيابها والبدن من فتحة واحدة كما ورد في الخبر والاصحاب جعلوا الفتحة مغلقة لا تفتحت  
المصحة والفتحة في ثيابها ولا بأس به ولكن حمل على الاستطفاها من ستر القدمين والكفين ايضا بل تغطيها ما قلنا اما قوله ولا يسترها ان  
تفتح بالخارج فكلما قلنا هذا لا بد ان قلنا ان ثيابها تفتح بالخارج فتفتح بالطن والارض والعلو بل لا بد ان الظاهر من الاخبار ان  
سترها بعد تغطيتها بالطن تغطيها بالارض والفتحة وتحتها العانة ثم ذكره انه لو جرد هذه الفتحة  
ولا الذراع والفتحة في ثيابها على الوجه المذكور وان يكونها سائر جميع ما يستر في الصلوة وظاهر هذه الاخبار كما ترى بالي  
الانطباع على ما ذكره الشيخ في هذه الاشارة من تبعه ومنها ما دل في الفتحة العنق من جمل بدنه قال شلت بالعباءة من ثياب المرأة فصل  
في ردع وخادو قال يكون عليها مفتحة فتفتحها عليها وحدها في كل المفتحة على الاحتياط في الفضل هو جسد الاستطفاها من سترها فيها  
من اليدين والرجلين واماما ان عرض في ذلك على كل المفتحة في الاشارة في الفتحة الاحتياط على وجوب سترها بان  
بدن المرأة كونه عورة فان زاد او كونه عورة وجوب سترها من الناطق الحريم فلم وان اردوا وجوب سترها في الصلوة فهو مطلقا لا بد له  
ان يوقد في ثيابها من الاخبار وكلام الاصحاب ان وجوب سترها من الناطق الحريم وكذا في الصلوة امران متلازمان وذلك فان  
وجوب سترها لموضعين اذا لم يدر ثوبت كونه عورة ولهذا كما عرفت من كلامه في الفتحة وانما تنسك فيهم وجوب سترها  
الاشياء بل يفرج عن كونها عورة ولعل جملها في الفتحة في ثيابها ما فيها من مصحة تجليهن مسلم ودعي لا لها على خروج  
الكفين والقدمين وقد عرفت ما فيه ولا محالة فلا لا عرفت لم يجر لها ذلك لاجل اجتماع اللبس مع وجود الخائف كما عرفت واقاما  
ذهب اليه من الجنبين من سائر المرأة للرجل لان العودة انما هي القبل الذي ظم تغطي على ذلك صلبه ليس بكنهه ينقل  
الدلالة لا في القول التي ينقلها فيه لم يستر في هذا القول ليل له مع نقل القول المذكور وهو ظاهر ما عرفت مع قطع النظر عن كونها  
البدن من القول الاخر فاجع عليه ما عرفت له على ما دل به من اخباره واما عبد الله بن بكير عن عبد الله بن عليم قال لا بأس بالمرأة ان تغطي  
وجهها كغوة الدار في ثيابها الفتحة في الجمل على الفتحة او على ما دل به في الفتحة من هذه الرواية مطرقة من عبد الله  
بن بكير لا بد له من الاخبار المفتحة على مضمونها في قوله ولا يسترها الفتحة في ثيابها على ان المرأة بكشف الرأس ليس من الفتحة

لا تفتحه







بين طرفيها لا أوليها ثوب تحت يده فخرج طهفة فذره بها فطاف كانت كسرة ذرة في ثابته لا يلوها وادعى عن عائشة أن أروهم عن جعفر  
عن أبيه قال لا يصلي الرجل حول الأذان إلا يمكن عليه ذروعهن أروهم لا جرحه من السلت بل عبد الله بن جبريل بن علي أنزل عليه قال  
لا يصلي ذلك وما دونه حتى يصنع من يجره من السلت قال لا يصلي ذلك وأروهم لا جرحه من السلت بل عبد الله بن جبريل بن علي أنزل عليه قال  
نزل أنبوب يصلي في قصر فيه قال لا كان كيف فلا بأس به والمرأة تنصلي القدم والمقنعة إذا كان الذوق في الغنم إذا كان سترها  
أفقه لا تمزق قطيها قال لا يصلي في القصر وقروى عن جعفر عن مسلم بن جعفر قال المرأة تنصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
كيف يصنع سترها وما دونه في الغنم من جبريل بن علي قال سلت بل عبد الله بن جعفر قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
تفعلها عليها ودققت في السلت بولس بن يعقوب بل عبد الله بن جعفر قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
يصلي في الغنم إذا كانت الأذان أن يجرد دوى الكف في الشجر والسن في عبد الله بن جعفر قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
والذبح كما يلوها شيئا غيره من غير عبد الله بن جعفر عن جبريل بن علي قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
في غير موضع في الغنم من عبد الله بن جعفر قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
قال أن كان مع سكره في الغنم من عبد الله بن جعفر قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
سروا دوا وقال لا بأس به ودقق في الغنم من عبد الله بن جعفر قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
قلن قال لا يصلي وسئل عن السلت بل عبد الله بن جعفر قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
من الثياب تنصلي فيه بل عبد الله بن جعفر قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
الثياب تنصلي فيه بل عبد الله بن جعفر قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
وكل ما أركم سقط من سكره وكل ما سجد باله في الغنم من عبد الله بن جعفر قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
أما من غير ذلك ودقق في الغنم من عبد الله بن جعفر قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
الشديد كذا في وجوه في الشدة من بدل الشديد والشد في المشقة ثم الدين أو أصغر قد وانه في بيان من السلت  
بل عبد الله بن جعفر قال لا يصلي في الغنم من عبد الله بن جعفر قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
عليهم قال لا يصلي في الغنم من عبد الله بن جعفر قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
وعليه ثوب شئت وقال لا يصلي في الغنم من عبد الله بن جعفر قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
طريقه على قدر في الغنم من عبد الله بن جعفر قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
أما من غير ذلك ودقق في الغنم من عبد الله بن جعفر قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
على طهر شيئا وسئل عن الرجل لم يلبس ثوبا من ثوبه وحده أو ثوبا وحده قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
ولها دوا قال لا يصلي في الغنم من عبد الله بن جعفر قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
قال وأحدث فلا يصلي لها الأصوات أو عليها دوا وسئل عن المرأة هل يصلي لها أن تنصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
لا يصلي لها أن تنصلي في الغنم من عبد الله بن جعفر قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
يصلي في الغنم من عبد الله بن جعفر قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
هل يصلي في الغنم من عبد الله بن جعفر قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
ولكن في الغنم من عبد الله بن جعفر قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
بينك وأدعها من الغنم من عبد الله بن جعفر قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
وسئل عن الرجل لم يلبس ثوبا من ثوبه وحده أو ثوبا وحده قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
وسئل عن الرجل لم يلبس ثوبا من ثوبه وحده أو ثوبا وحده قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
مادل عليه ثوبه من عبد الله بن جعفر قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
الزوايا التي بعد ما هو مستند لأصلها من عبد الله بن جعفر قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
دعا من غير ما هو مستند لأصلها من عبد الله بن جعفر قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
رفض إلى عبد الله بن جعفر قال لا يصلي في الغنم من عبد الله بن جعفر قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
قال لا يصلي في الغنم من عبد الله بن جعفر قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
الجعفر بن جعفر قال لا يصلي في الغنم من عبد الله بن جعفر قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
في غير موضع في الغنم من عبد الله بن جعفر قال لا يصلي في الغنم والدم والمقنعة إذا كان سترها  
فأى كرو ولا عرف له وجهها وما يدل على حصول الشتر بغيره فتأولون دون الجرح في العقد في حال الشتر في الشتر

باب ما إذا كان  
باب ما إذا كان





























[illegible]

الشيخ  
مفتي  
الدين  
عبد  
الملك  
البن  
علي

کتابخانه عمومی

























انما قول من ادعى ان اخبار من احتج بالصلوة عند الولادة بالبر والحياء وما والقرآن والسنن الحسينية على وجهه من فضل  
الصلوة والحقير بمحض ادخال ذلك الحجة وهو على خلاف العلم ولا يثبت الاصل الذي يقتضيه تلك الروايات انما هي على احوال معينين من  
الصلوة والذين لا يبالون بالاصول والاسفل من كل من المعينين مجموعها السبق بالدين وهذا هو الذي دللت عليه الروايات ان المتقدمين من  
نحو الحسينات انما هو على ما لا يرد به العامة على تلك التي هو هذا الموضوع الذي يرجع الى الدين والذين يدين هذا من الاصل والذين يدين  
ذلك ما يولد به اكثر من كبريات الفقهاء على ما ذكرناه فان في ذلك لا يمنع صدق الادلة وان لم ينفى العامة بل ان تلك الفتوى على ما  
داور في العلم والدين انما هي من جانبها من اهل العلم في المكان الذي خرج منه ومع تسليمه على الادلة تحت تلك الفتوى لا يمنع صدق الادلة  
معنا والاصل لا يتصل به ولا يصل اليه وانما الشبهة ان قوله لم يخرج من تحت تلك الروايات ولا من العامة مسلمة نقلا لا يمنع  
بوصلي في نقل الروايات من بعض هذه الروايات كلها انتقلت عن الشيخ العلامة في هذا الاصل والذين لا يمنع صدق الادلة  
والفتوى عن تلك الروايات من العامة هو هذا ولا يرد به العامة ولا يرد به العامة ولا يرد به العامة ولا يرد به العامة ولا يرد به العامة  
على خلاف الفتوى على ما يمكن تقديره في باب الاصل والذين لا ينفى العامة ولا ينفى العامة ولا ينفى العامة ولا ينفى العامة ولا ينفى العامة  
وهو غير موجود في تلك الروايات والاصل لا يمنع صدق الادلة على ما ذكرناه ولا ينفى العامة ولا ينفى العامة ولا ينفى العامة ولا ينفى العامة  
على خلاف فتاوى وهو على ما يمكن تقديره في باب الاصل والذين لا ينفى العامة ولا ينفى العامة ولا ينفى العامة ولا ينفى العامة ولا ينفى العامة  
كلام السيد في ذلك من طائفة وكلامه الذي يبين ذلك من كلام السيد ايضا ان فيه موافق لفتاوى انما قاله فان في ذلك ان  
العلمين الذين تقدموا من السيد انما يقتضيان اصل العامة من خلفت بين الكفرين فكيف يمكن اعتبار الفتوى الذي هو الادلة على ذلك  
كما هو في الاصل من خلفت بين العامة من غير انما هو في احد من له ذوق فضلا عن السيد المزبول عن شريكه في ذلك  
اولا الاستحسان في هذا الجواب حول الاصل بين الكفرين تحت الحجة الثانية ان قوله من السيد انما هو قد اقبل على ذلك في كلامه  
كلامه وانما نقل من السيد انما هو قد اقبل على ذلك في كلامه وانما نقل من السيد انما هو قد اقبل على ذلك في كلامه  
في الاصل في الخبرين بالفتوى الذي هو من الفصل المذكور في الفتوى بالعمامة ولم يورد الا هذا من الخبرين في كلامه بل على ما  
في الاصل في الخبرين بالفتوى الذي هو من الفصل المذكور في الفتوى بالعمامة ولم يورد الا هذا من الخبرين في كلامه بل على ما  
الفتوى فقال وينافى ذلك من كتاب الاصل الذي هو من الخبرين في كلامه وانما نقل من السيد انما هو قد اقبل على ذلك في كلامه  
سفر معتبر تحت حكاية لا يصبه في السبق ولا الفرق ولا الفرق ودوناه ايضا من كتاب الحاشية باب الاصل في الحسن عظيم ثم قال  
ان قوله في العامة عند الفتوى بالعمامة هو من الاخبار من اخبارنا في هذا الموضع الذي قال في اخر الكلام قوله هذا الظاهر  
ما دوننا وانما ذكره يعلم وصف العامة في الخبرين في كلامه وانما نقل من السيد انما هو قد اقبل على ذلك في كلامه  
عنونها الفصل المذكور في حديث شمس على ذلك الحجة وانما نقل من السيد انما هو قد اقبل على ذلك في كلامه  
صالحا لا يمنع صدق الادلة في الخبرين في كلامه وانما نقل من السيد انما هو قد اقبل على ذلك في كلامه  
ما ذكر من هذا الروايتين الا في خبرين في كلامه وانما نقل من السيد انما هو قد اقبل على ذلك في كلامه  
عليه ان لا يمكن كون الاصل بين الكفرين تحت كماله لا يقول بل في خبرين في كلامه وانما نقل من السيد انما هو قد اقبل على ذلك في كلامه  
عوضا لفتاوى المذكور في خبرين في كلامه وانما نقل من السيد انما هو قد اقبل على ذلك في كلامه  
لكان في عينين وخامسها انما هو السيد لا يبرأ من اخبارنا تحت الحجة في كلامه وانما نقل من السيد انما هو قد اقبل على ذلك في كلامه  
الخبرين في عينين في كلامه وانما نقل من السيد انما هو قد اقبل على ذلك في كلامه  
والا يتحقق في الخبرين في كلامه وانما نقل من السيد انما هو قد اقبل على ذلك في كلامه  
الفتوى وبقيت الفتوى في كلامه وانما نقل من السيد انما هو قد اقبل على ذلك في كلامه  
من تحت الفتوى والقائمة على ما ذكره في فتاوى وانما نقل من السيد انما هو قد اقبل على ذلك في كلامه  
فضل الايمان على الاشرار لا يمنع صدق الادلة في الخبرين في كلامه وانما نقل من السيد انما هو قد اقبل على ذلك في كلامه  
لنظر من العامة الذين لا ينفى العامة من كل من المعينين في كلامه وانما نقل من السيد انما هو قد اقبل على ذلك في كلامه  
فان العامة من الجانبين فلا تسوجب الحجة على من حصل بها الفتوى في كلامه وانما نقل من السيد انما هو قد اقبل على ذلك في كلامه  
وان لم ينفى العامة على من حصل بها الفتوى في كلامه وانما نقل من السيد انما هو قد اقبل على ذلك في كلامه  
حمله على الاصل على الصدق من غير ان يرد على كل من الطرفين في الجانب الاخر في كلامه وانما نقل من السيد انما هو قد اقبل على ذلك في كلامه  
السيد في كلامه وانما نقل من السيد انما هو قد اقبل على ذلك في كلامه  
الاحاديث في كلامه وانما نقل من السيد انما هو قد اقبل على ذلك في كلامه  
في جميعها انما هو السيد انما هو قد اقبل على ذلك في كلامه  
بالعمامة مطلقا لا يخص في ذلك وان السنة فيها ذلك وبعض كلام اهل اللغة والروايات لا يمنع صدق الادلة ولا ينفى العامة



اسعد الله بركاته

فَاتَنَزَّلَ الْمَلَكُ الْمَلِئِكُ

کتابخانه عمومی

[illegible]













































وهو ان الكراهة بالنسبة الى اعداء ذلك وما يقابلها من اعداء اسمها لا تقتضي اوجاد حقيقة وجها وهو من عند الأصوليين مدفوع بما ذكرنا في  
غير موضع موجود في الاخبار في موضع لا يقتضي صريح جواز ذلك ايها الشبهة في الذكر في مسألة الخلاف في المساجد الواردة  
هذا ويجوز ان الاخبار المتقدمة تباين على ما يلاحظ في النوع السابق فكلما روي في بعض احوال القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
ذواته وهو من عند الأصوليين على النوع السابق فكلما روي في بعض احوال القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
من بينها على احوال الحكم القديم ان مقتضى اننا نأخذ في الاخبار في بعض احوال القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
الاستفاضة في بعض من هذا النوع على احوال القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
في الصادق مستند في بعض احوال القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
في الترتيب ان كان بالنسبة الى الصادق على القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
مورد القبول الثاني قد عرفت فيما تقدم من كلام الشيخ المفيد في بعض احوال القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
الوثيق موضوع وكذلك الحكم في الاخبار في بعض احوال القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
عشر اذ من غير الجواز لا بد من ان كانت الصادق بين القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
صدق الصادق بين القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
حد لا يخلو وما يتغير في القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
بينهم بل من متعدد الثالث فالنقل في بعض احوال القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
المتعلق بالصدق في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
لما ذكرنا في بعض من هذا النوع على احوال القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
عندها ما سجد وقيل ان الظاهر من هذا النوع على احوال القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
والاصول في بعض احوال القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
تحريم ان يعلم جازية في بعض احوال القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
على النوع السابق على القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
في الظاهر الاخبار والهمم وعليه احوال القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
عليه جازية في بعض احوال القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
عن هذا النوع على احوال القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
فيها فانها لا يصح في بعض احوال القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
بجوازها وانما هو ان النوع من هذا النوع على احوال القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
ويذكر في بعض احوال القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
والنوع من هذا النوع على احوال القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
نقل في بعض احوال القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
النوع من هذا النوع على احوال القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
مستقطع في بعض احوال القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
ثم ذلك على ما مر في بعض احوال القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
الاصول هو النوع ان الاطلاق جازية في بعض احوال القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
عن غير وجهي لظاهر من غير ان هذا النوع على احوال القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
ان يكون مراد الجواز ان كان مكره وانما يكون النوع في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
النوع في الجواز في بعض احوال القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
صاوية ولعل الاول في الجواز في بعض احوال القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
الاصول في الجواز في بعض احوال القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
خلاصة كون بعض وانما خلاصة الوجه هو ان مقتضى ذلك ان يكون في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
الكلام في الجواز في بعض احوال القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
ان حصل في الجواز في بعض احوال القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض  
وجعل ان يكون المصنف في الجواز في بعض احوال القبول في الجواز في الاخبار فكلما صار في بعض

منه في الجواز

في الجواز



فَمَكَانُ الْمُصَلِّ

[illegible]

۱۲۷۲

فلا يخفى  
وضعا القائل  
في قوله فخط  
بين من بالحق

منها مفضل  
القائمة  
مواصلة

وہی ہے جس نے ان کو





































[illegible]

۷ مقرریہ مع

٧٠ الفصل الأول

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the list or a separate entry, written vertically.



















































































الى الصلوة على طاعة والقيام في البتة شرطا لا كونه في القيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
ذكر نكاح كمال الصلوة قبل ان كان نكاحا في القيام بالركوع والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
في القعود تابع له في الصلوة بالركوع والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
شبهه بالركوع والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
الانقسام الى اجزاء في الركوع والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
وعدمه فاجاب بان لا يلزم من ان الصلوة بالركوع كونه في الركبة والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
لو فرض حال ان الصلوة بالركوع والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
مستلزام للركوع وما زاد على ذلك هو صحت الركوع لا في الركبة والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
بانه على قدر الركوع والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
نافع من حاله في الصلوة بالركوع والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
الشرع ممرات الاحكام لا على عقليته فلا يلزم من حاله في الصلوة بالركوع والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
ولو لم يكن المتدبر في ركبة لان زيادة تدبره في الركبة والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
انفق طاعة الركوع من حيث تدبره في الركبة والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
المقول بعد ذلك بان تدبره في الركبة والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
يعني ان تدبره في الركبة والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
انواع القبول في طاعة الركوع والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
ولذلك جوبه الكتاب في الركبة والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
في هذه الاية قال القبول في الركبة والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
من الركبة والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
جلب لا وجوب في غير الركبة والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
الصلوة فاذا كان في الركبة والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
من الركبة والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
في هذه الآية قال القبول في الركبة والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
من الركبة والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
الحسن من الركبة والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
الى العجب وهو ان الركبة والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
كثير في قولهم ان تدبره في الركبة والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
يستدل بالخروج من الحقيقة مطلقا بل العجب على حقيقة ذلك بان يقوم بذلك من الركبة والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
الذات على وجوب القيام بالركوع والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
ايمانها على وجوب القيام بالركوع والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
تجسب الركبة والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
جواز الاستناد اليها ما لم يكن ان قال ان القيام بالركوع والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
انما تدبره في الركبة والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
فانه لا يوجد ركعة في الركبة والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
الركبة والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
عامة الركوع والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
من الركبة والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
القاعدة التي لا بد منها في الركبة والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
يشير الى ان الركبة والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
الشهود يرون الركبة والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع  
الطاهر في الركبة والقيام في الركبة والقيام في القراء وجميع غير ذلك والقيام بالصلوة بالركوع

كتاب الصلوة















































































هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الصلوة لا تكون واجبة على من لم يبلغ البلوغ او لم يميز بين الحق والباطل او لم يملك العقل والتمييز

وهذا هو الوجه الثالث في بيان ان الصلوة لا تكون واجبة على من لم يبلغ البلوغ او لم يميز بين الحق والباطل او لم يملك العقل والتمييز

استدلوا بالبرهان خمسة فاولها ان الابدان لو لم يكن لها علم ببلورة سورة فهل يجزى لغيرها عليها المصالح الامارة ونظر واستفهم  
 الاثر والوجه عليه الذي هو بيان ان الصلوة لا تكون واجبة على من لم يبلغ البلوغ او لم يميز بين الحق والباطل او لم يملك العقل والتمييز  
 وما اوسعوا من تفريع الحكم وما وقع لهم من النقص والاربع فقد قد جعلوا من افاضل ما عاينوا من الترخيص والتركيب  
 ان الصلوة المتعلقة بهذا المقام الذي ذكره القول المشهور كانت من الامارات والاشارة اليها من العدد والنجس والتوحيد والحمد والثناء  
 مورد هذا انما هو صلوة الجمعة وليس فيها ما يوجب وجوبها في ذلك الا قوله في الزاوية السادسة الا ان يكون يوم الجمعة جملة صلوة  
 صلوة الجمعة كانت من بقرتها لغيرها في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين  
 لفظ التوحيد في الجملة لم يغير في كل صلاة في الغنصين على مورد النصوص المتعين بالضرورة هو صلوة الجمعة خاصة واما ما قيل من ان صلوة  
 ما ذكرنا من استحبابه في الزاوية السابعة انما هو في الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين  
 اليها في التوحيد في الجملة لم يغير في كل صلاة في الغنصين على مورد النصوص المتعين بالضرورة هو صلوة الجمعة خاصة واما ما قيل من ان صلوة  
 المذكورين في صلوة الجمعة من الواجب المذكورة في الصلوة المتعلقة بغيرها في ذلك يظهر ان ذلك كلام الاحكام في غير المقام من  
 الخروج عن ذلك فاعلم ان صلوة الجمعة لا تكون واجبة على من لم يبلغ البلوغ او لم يميز بين الحق والباطل او لم يملك العقل والتمييز  
 فيصل ثبت هذا الحكم في الظاهر على المحققين وان ادبروا في ذلك في غير ما ذكرنا في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين  
 في صلوة الجمعة والصلوة المشاء قاله على ما نقله عنه في الذكر في ان اخذ من غير ما ذكرنا في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين  
 الاصل والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا فضل الله العظيم والحمد لله رب العالمين  
 بنوعه على ما ثبت عدمه من الواجب التي سبقت فيها لفظ الزاوية السابعة في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين  
 كقولنا في العدد من صلوة التوحيد والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا فضل الله العظيم والحمد لله رب العالمين  
 ونقله من المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين  
 سواء كان ابتداء صلوة من صلوة التوحيد والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا فضل الله العظيم والحمد لله رب العالمين  
 العدد منها مطلقا خاصة وبالاجماع الوارد في الجمعة والثناء في غيرها وقد وردت بانها وادوات خصصت بالعدد والثناء في غيرها  
 السورتين في هذا الموضع المخصوص على صلوة الجمعة خاصة في القول بالعدد والتخصيص في ذلك لا ينافي في غير الجمعة فيجوز ان دليل الحكم  
 في ما نحن فيه لا يكون الا ما ذكره في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين  
 يكون اجزاءها بالاتفاق ولو ضلت مع الغفلة والذم هو وكيفية قصد صلوة الجمعة وتابع البسلة بالسورة يعني كونها جزءا لها وذلك  
 كان وبسلة فانما الانسان انما يفتي بمصلحة صغيرة في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين  
 سورة فاذا انما يفتي بمصلحة صغيرة في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين  
 يحتاج الى دليل ليس في ذلك ما ذكره في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين  
 يقولون به والحق في ذلك ما ذكره في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين  
 بالدليل عليه ولا تكفي الا بعد البيان ولا مؤلفه الا بعد اتمام البرهان وعلم الدليل ليل عدمه وادعوه هناك وجوب القصد  
 بالبسلة في السورة معينة فلا يفتي بالقصد فانه يفتي بالبعد القصد لهما او بالبعد ليل عدمه وادعوه هناك وجوب القصد  
 لا يفتي بالدليل الا في الزاوية الغليل مع استفاضة الاخبار وغيرهم بالسكوت عما سكت الله والنهي عن تكليف الدليل في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين  
 دليل واضح ومن ذلك ما ذكره في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين  
 الامتياز في ذلك من غير التخصيص في ذلك ما ذكره في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين  
 وادعوا في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين  
 فافهم من ذلك انما يتوجه ما وجد عليه من كبريات فلا تنكحها ولا يفتي في ذلك ما ذكره في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين  
 خليفة في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين  
 وجه من انكم قالوا ما ذكره في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين  
 على ما لا يتصور ومن الظاهر ان في ذلك ما ذكره في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين  
 يرد في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين  
 هذه المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين  
 وانما في ذلك الاكام في الزاوية الغليل في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين  
 يستعمل من افاضل ما عاينوا من الترخيص والتركيب في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين  
 في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين وبمعنى ذلك الزاوية التي ذكرها في المصلحة على المقيدين

























وكان قد قطع في ذلك كتابه في حقه ما لم يمتد من عليم لا يتجه من حقيقة قال الله وان المساجد لا ينفخ بالمسجد الوحد  
اليدين والركبتين والايهامين اما القول الاخر فلم يقله عند ذلك بل من قوله ايضا فقال لم يقله لا ينفخ ولا ينفخ  
عليه فاني اريد الاخرى الظاهر من كلامه انما هو من غير ذلك يعني انه يكون فيها علة لهم من هذه الاشياء المتعددة ما ينفخ  
به الاسم لا سيما الاستعداد قال ذلك ولا ينفخ فيه خلافا وقال في المتن في قوله ايضا فقال لم يقله لا ينفخ ولا ينفخ  
من ذلك حقيقة محمود ذواته المشقة على حصرها وادمنه الصانع مضافا الى الاصل انه ينفخ العلقان مع تصريفه كركبته عند الحكم  
ترويض الممتحن الكفين فقال في الاستيعاب جميع الكفاية الجود عند كفايته تردد الحمل على اليه يحتاج الى الدليل لوجوده والتصريح بخصه  
اليهيه والتمسك بالاجزاء والاصح من ان الدليل الشافعي من حله في التجدد على انما الكفين الملائك الاخرى يدل على ذلك لانها اذا  
انقطعت اليدين في بعض الكفين في اخر الاوقات للموت والتمسك به يبين الكفين وقد عرفت في موضع آخر تقدم ان الملائك الاخرى هي  
على الاول والمهمودة الشايعات المذكورة في تعبير الملائك الاخرى بذلك وقال في ذلك والاعتبار بالكفين بياهاها للتأنيق فيها  
اعرفت في موضعها وبه صرح في موضعين من ان التام فيكون دليلا لوجوب حكم الاحكام وصحة من حيث هو والتمسك  
بعدم الاجتزاء بالظاهر ونقله في الذكر عن اكثر من نقله في من ظاهر على انما التام وجوب تلق الاخرى بل راحته وفي التنقيح  
الوجه انما هو كقولنا في الاخرى جودها في حقها نظرا لظاهر الايامين في الزميين فالاقرب عنك الجواز انتهى لاشارة الظاهر  
الى انما هو الايامين في الظاهر والباقي في الملائك الاخرى وان كان التجدد على وجهها اضل لظاهر جودها وقد تقدم في بيان  
التصريح بطريق اعيان الزميين والظاهر انما هو في الاستيعاب في قال الشيخ في ذلك ان وضع بعض اصابعه دليل اجزاء وقال ابن زهر  
الحرف في القديم وقال ابو الصالح الحارثي صاحب الزميين ونقله في الذكر عن نهاية الشيخ في الايامين في هذا المقام ودوس الايامين  
في باب التعليل وجعل فيها قال في التنقيح كانت المساجد لانها في التجدد في موضعها على ان لم ينفخ في التجدد وتسمى  
لا تعلق التجدد عليها لا يوجب في ذلك في الذكر في الوجهين الايامين لم ينفخ في التجدد عليها لعداها وانقص ما جاء على بقية  
الاصابع في قوله لا ينفخ في افعال المسئلة بعضها بلطف الايامين ولم ينفخ الزميين وحله طاعة على مقدمها بقية القول  
الايامين في دفع تلاعب القول الاخرى ولا دليل عليه بل هو في حله طاعة على مقدمها بقية القول الايامين في دفع تلاعب القول  
فيما لم ينفخ على ان الملائكة لفضل الامور الاقدار وتول الظاهر في الوجه في ما هو من حيث كونه ذلك هو التجدد من الامر الجود على  
الاعتناء في موضعها قد تقدم في موضعين بل ينفخ عن الكفاية في كل عينيك واحدا امكنت بجهتك من الارض ودوة على عين جعفر عليه  
مؤمن جعفر قال في ذلك من الزميين جودها لا يمكن جودها من الارض في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك  
بجهته ويضاهي الاخرى في الاصل فلو جودها على الصوف والقطن ويجوز ان يعتمد عليه في تنقيحها لعداها ان امكن والا فلا ينفخ  
عليه لان بقية غيره ولا ينفخ في التجدد في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك  
وجودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك  
في التنقيح المذكور ليس من دعاءه في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك  
اما لو لم يكن له الارض من كونه على هيئة التاجيد مع وضع بلطف المساجد على كفايتها الواجب فيها فالظاهر لخصه وان كان خلافه لافضل  
القول في موضع اليه على ما يصح التجدد عليه قد تقدم تحقيق الجود عليه لا يجوز في المسئلة الشافعية من المقدمة السادسة في كل عينيك  
وملخص هو الارض اما ان ينفخ في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك  
وعلق الشيخ في ذلك المنع على ما هو عليه كقول العامة قال في المتن في الذكر في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك  
فان لم يكن كذلك لم ينفخ في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك  
الاسم كبرها من الافراد الاخرى قال في موضع من ينفخ في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك  
التصريح من زهر عن احد من علماء قال في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك  
شعر قد جاء عنه وعن غيره من علماء الله تعالى قال في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك  
في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك  
الى الارض اجزا يعتقد اودهم وقد لا ينفخ في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك  
لا ينفخ في موضع التاجيد فوضعت من ذلك في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك  
والتصريح على كل من دعاءه وادمنه الصانع في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك  
او على ما ينفخ في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك  
في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك  
الكلية في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك جودها في كل عينيك































كذلك ليس من من لم يترك على بعد الله ثم يثاب ولا الله يبرح من جوارحه من غير ان يترك من غير ان يترك  
ثم رجع الى مقامه كقول الله يا ايها الذين آمنوا لا تاتوا على ما كنتم تعملون فاستجاب الله لنداءكم  
السلام من ربكم وشره منكم ان لا تخرجوا من ايمانكم ولا تاتوا على ما كنتم تعملون فاستجاب الله لنداءكم  
في الجبل من المؤمنين من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
فرضه على المؤمنين من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
علمه وتفضل لمن غفر له وادفع عنه ذنوبه وادفع عنه ذنوبه وادفع عنه ذنوبه وادفع عنه ذنوبه وادفع عنه ذنوبه  
بن فضل الله ورحمة ابيه على المؤمنين من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
بكل ما فعلوا من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
من جوارحه من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
وكان من دونه من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
طيلة الايام من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
الايمان والادب من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
التي هي عليه من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
والظلمة والظلمة من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
من الرضا والرضا من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
رواق الكرامة من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
فقد تقرر من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
وقد تقدم في غير هذا من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
تفصيله من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
اذنا من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
ان المراد بالبينين من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
استصحاب التبعيد على من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
الضم واليعين من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
طيم كما تقدم ذكره من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
كما ذكرنا من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
كان من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
كان من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
وما ناله من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
عبد الله من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
جبهته من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
عقله من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
بما عليه من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
من نوره من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
ان الله تعالى من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
حاجته من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
الاذن من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
من ان يقول من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
الحق من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
الروح من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
في غير الله من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك  
في من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك من غير ان يترك







































البرهان القاطن في هذا هو انما الى عدد دوات ذلك ما قصد المكلف فانه موقوف على المكلف الصورة الناقصة من اول الادراك وحول  
اليها قبل ان يتجاوزها الى ما يتبعها من زيادة لا توصف بوجود المكلف لانهما في وقتها التكليف لعدم اتفاق المصلحة  
لهذه الزيادة والمصلحة انما تابعة للمصلحة والنيات واستقرار لعدم الدليل عليه نعم نفس الصورة الكاملة على الموضوعات والوجود لعدم انها  
احد الطرفين على التفسير الاحتمالي في هذا الكلام من ان هذه الزيادة كما هو موقوف على المكلف الصورة الزائدة في الوجود وهو مجموع  
تلك الصورة والى ما يتبعها من ان الناقصة من هذه الصورة كما لا يكون غير المكلف فانه يتوقف على موضوع التخييل في تمامه  
سما على الاركانين فانما يتصور في حق سوا ذلك ان لم يقصد هاهنا عدمه بل كان كماله من هذا من غير قصد في موضوع التخييل في تمامه  
في كتاب الطهارة في مسئلة الشفط في باب الوضوء في الثاني انهم يحرموا بوضوء لو اريد بالاستحباب مع حكمه بوجوبه في حقهم او الوجوب  
الاستحباب حكما متقابلا بل ما يلزم من ذلك مع من الاحباب من حيث التخييل في باب الاستحباب على التعيين في باب بعد ان حرم الوجوب  
التخييل في المقدم ويقع في الملاقاة الاحتمالي في الفروع الزائدة بمحكمة الاستحباب به عن المكلف كونه داخل في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في  
تخييل من جهة تاديب الوجوب به وهو الاشتغال انتهى اقول بذلك في علم الجواب في اورد السيد السند في ذلك صاحبك في العلم من ان  
ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان  
وناقض من الشرع بذلك لا ينافي في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان  
وكون تركه لا ينافي في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان  
فانه ما يلزم من ذلك لا ينافي في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان  
بناء على ذلك ان الاستحباب متعلق بالعدم الكامل في ذلك المحذور يجوز تركه لانه لا ينافي في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان  
المجلس من فعل الواجب لا ينافي في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان  
فيما لا ينافي في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان  
والقول الاول من حيث لا ينافي في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان  
التفسير والاستحباب في الزمان وانما في الثاني ان تصانها بالاول كونها احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان  
لا ينافي في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان  
فان قد استوفيت في الكلام بما لا يجرى حوله تقصير الزمان وقد علمنا في هذا الثالث وشرع في الزيادة على الاول في علم الجواب  
المعنى بجوابه على الوجه المذكور في الوجهين في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان  
لما تقدم من كون موضوعها الوجوب لا ينافي في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان  
ويجوز الثاني لان جاز كل صلافة في حق بعضه تقصير من بعضه مع كونه في ذلك التقصير بطريق في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان  
في اخره فان لم يوافق وصف الواجب حكمه والا فلا ولا تأمل في هذا الامر في علم الجواب في ذلك في حق سوا الواجب او قال بعض الحكماء  
المتأخرين بعد فلفظ المكلف عند قول لا يجدلن يقال ان قصد الاشتغال الاول فالتحقيق في ذلك لان الزيادة في ذلك لا ينافي في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان  
وتقصير الزمان في ذلك لا ينافي في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان  
الطلب انما قصرت احدها بما سبق انتهى في هذا الكلام ظاهر في توجيه السؤال الاول ولكن لا يخلو عن ذلك لان ما ذكره اولاً وانما على  
قصد الاشتغال بالاول ان لا ينافي في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان  
ولا تقصير من قصد ما لا يقصد في التفسير المولف من المقام كما يعلم من ما قاله في قوله على ما ذكره في قوله لم يأت به على الوجه المذكور في قوله  
مع قصد الاشتغال في ذلك شك لا يتم قصد الاشتغال بالاول كما لا يكون الزيادة في الجواب في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان  
لعدم الدليل على ذلك في مسائل هذه المقامات في قضية الذكر لا يتعدى الى ايراد فان المكلف لو فعل ما لا ينافي في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان  
لم ينفذ التام في ذلك عند مقتضى الاستحباب به هناك كان تشبهاً بغيرها البتة وما ذكرنا فينا من ان قصد الاشتغال في الزمان في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان  
الاول لعدم تحقق التام في حق من هذه المصلحة في حق من الزيادة على ان الناقص كما هو في المسئلة لا يستلزم مع القطع فيها  
عدم الاثنين بما قصد من قوله انما ينافي في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان  
الفرق الزائد قصد العمل الى فعل لا يجوز في ذلك ما لا مانع وقصص في الحق في المسئلة في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان  
الانعام لا يقتضي على اركانين من نوع العمل لانما ايضا في حقه في ذلك لا يجوز ان يكون هناك وبالجملة فان قد تضمن  
ذكرنا ان الاكراه في المقام ان يقال ان مقتضى احد الاكراه انما يرد في جواز الفرد الناقص في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان  
الفرد الناقص في ذلك عليه قصد العمل الى احد الاكراه في الزمان وجب في ذلك انما في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان  
الاهتمام في الجواب في حق التخييل في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان  
الاول المولف في قطع بعد جواز الزمان في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان ما يكون احدا في الزمان والوجود في ذلك لا ينافي في العلم من ان

























كَلَامُ الصَّلَاةِ

[illegible]













كما سري على الكلام في المقام ان كان غير من وضع الكتاب فحقولها خلفت عليها ثلثة ذلك مع اتفاقهم على التعميد في النسخة  
حيثما سري ان كان في النسخة في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
عند ظهورها يات عن ثمة الحكماء من الاختلاف في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
بعدم التصديق واما بعض النسخة في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
الرواية في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
ورد ما يلوها في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
الاول في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
غير صحيحة في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
انما في الظاهر في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
عظيم ثم ساق الرواية في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
الرواية في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
الذي يميل بعد التصديق في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
تقلبه في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
وتلخيصه في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
من احاد القول في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
بجلائل ما ذكر في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
ما منه من القول في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
ان واقع القائل كان الشكر في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
الخبر في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
وهذا الجمع جيد لولم يرد في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
ثابت تعقيب نوافل شهوده وان كان ورد في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
من الملمد كور لا نذكره فليس هو باطلا في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
ان حقيقة تعقيب نوافل شهوده وان كان ورد في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
بل لا خلاف في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
الاخر الذي يظهر في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
التصديق كما في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
الذي ذكر في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
وتاليها القول في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
طرسه في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
حود من قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
تكلم في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
حكم من قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
التي في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
سلم في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
التكبير في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
المذكور في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
التكبير في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
عرفت في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله  
قال دوى عن عدم من اراء النسخة في قوله تعالى والذين كفروا عن الله وعن رسوله والذين كفروا عن الله وعن رسوله

الافضل للشيخ

[illegible]





















في قواطع الجبلية

[illegible]







فَمَا يَكُرُّ فَعَلَهُ الصَّالِحُ

[illegible]





















[illegible]









في حكم الشهود

القديم في الاصل وعدم تميزه الا بصحة عدم اعتقاد الثانية لان صحة الترخيم بناء على تفسير الاسناد من المحكية بامر من جود على التفسير  
 الا بصحة كبر في الاصل للرافعة عنه انما بانسبة الثانية لقول **اقول** ظاهر كلام المصنفين القول بصحة قولهم انما هو حجة ما ولا  
 يعني ان عمود القول المذكور هو من صلى الله عليه وسلم ثم ذكر بعد ان صلى الله عليه وسلم كنهين خاص عهدها بجعل الركعتين الباقيتين في  
 الجنتين فيفسر من العصر المظهر فيها بما يكون مائة من الركعتين الاوليين العصر الموضح في البين مختصرا غير مختصم  
 فتمت على ما عليه من الاحكام والركوع والوقوف مختصين بالاعتناء بركعة الاحكام في كلامهم خاصة لا اعم من ذلك واما ما كان من مواعيل  
 ان الاتمام وقصبا للركعتين الاوليين وان الحكم شامل لهما والتحقيق ان الزوائد المذكورة في ركعة واحدة على خلاف مقتضى الاصول الشرعية غير لما  
 اشر اليه الرافعات من مقتضى الاختصاص وكلام الامام في الركعة الاولى انما هو في الركعة الاولى لا في الركعة الثانية في الركعة  
 بعد الثانية بصلوة العصر فانه بعد ذلك في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر  
 الى التكملة بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر  
 في هذه الصورة تجري ايضا في عدم الامتثال بالاولى وان اردت بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر  
 ما لا يات بالاولى وبما لا يات في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر  
 وكنهين وذكر بعد ان صلى الله عليه وسلم كنهين خاص عهدها بجعل الركعتين الباقيتين في الجنتين فيفسر من العصر المظهر فيها بما يكون مائة من الركعتين الاوليين العصر الموضح في البين مختصرا غير مختصم  
 الزوائد على انما كان في ذلك والاختصاص لا اعادة بعد ذلك طريق التسليم والله اعلم بالمشكلة التي هي في نقصان الركعة الاولى  
 وكنهين فاذ قلنا في ذلك في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر  
 الا وهو انما كان في ذلك والاختصاص لا اعادة بعد ذلك طريق التسليم والله اعلم بالمشكلة التي هي في نقصان الركعة الاولى  
 للمنافي من ذلك والاختصاص لا اعادة بعد ذلك طريق التسليم والله اعلم بالمشكلة التي هي في نقصان الركعة الاولى  
 الصريح في المقام وفيه ما رواه الشيخ في القصة عن اخيه من مخرج القوي قال قلت لابي عبد الله ع انا لا اتمسك بالمشكلة التي هي في نقصان الركعة الاولى  
 الامام سابق الركعتين فاعلم انما كانت في ذلك والاختصاص لا اعادة بعد ذلك طريق التسليم والله اعلم بالمشكلة التي هي في نقصان الركعة الاولى  
 الزاوي في الفصل كنهين في القصة انما كان في ذلك والاختصاص لا اعادة بعد ذلك طريق التسليم والله اعلم بالمشكلة التي هي في نقصان الركعة الاولى  
 بنكر كنهين في ذلك والاختصاص لا اعادة بعد ذلك طريق التسليم والله اعلم بالمشكلة التي هي في نقصان الركعة الاولى  
 من انما كان في ذلك والاختصاص لا اعادة بعد ذلك طريق التسليم والله اعلم بالمشكلة التي هي في نقصان الركعة الاولى  
 في كان من انما كان في ذلك والاختصاص لا اعادة بعد ذلك طريق التسليم والله اعلم بالمشكلة التي هي في نقصان الركعة الاولى  
 فاعلم انما كان في ذلك والاختصاص لا اعادة بعد ذلك طريق التسليم والله اعلم بالمشكلة التي هي في نقصان الركعة الاولى  
 سهو في كنهين في ذلك والاختصاص لا اعادة بعد ذلك طريق التسليم والله اعلم بالمشكلة التي هي في نقصان الركعة الاولى  
 قال سأل ابا عبد الله ع عن رجل نسي ركعة من صلواته حتى فرغ منها ثم ذكر ان ركعة من صلواته فاعلم انما كان في ذلك والاختصاص لا اعادة بعد ذلك طريق التسليم والله اعلم بالمشكلة التي هي في نقصان الركعة الاولى  
 واوردهما في القصة في موضع من صلواته حتى فرغ منها ثم ذكر ان ركعة من صلواته فاعلم انما كان في ذلك والاختصاص لا اعادة بعد ذلك طريق التسليم والله اعلم بالمشكلة التي هي في نقصان الركعة الاولى  
 قال قلنا جاز في الامام وقد سجد في ركعة في الفجر فلما سلم وقع في قلوبنا احدى اركان ذلك اذ كان قد سجد في ركعة في الفجر فلما سلم وقع في قلوبنا احدى اركان ذلك اذ كان قد سجد في ركعة في الفجر  
 نهض فذكر ان الامام قد سجد في ركعة في الفجر فلما سلم وقع في قلوبنا احدى اركان ذلك اذ كان قد سجد في ركعة في الفجر فلما سلم وقع في قلوبنا احدى اركان ذلك اذ كان قد سجد في ركعة في الفجر  
 السام على قلنا سأل ابا عبد الله ع عن رجل سجد في ركعة في الفجر فلما سلم وقع في قلوبنا احدى اركان ذلك اذ كان قد سجد في ركعة في الفجر فلما سلم وقع في قلوبنا احدى اركان ذلك اذ كان قد سجد في ركعة في الفجر  
 وبصير كنهين في ذلك والاختصاص لا اعادة بعد ذلك طريق التسليم والله اعلم بالمشكلة التي هي في نقصان الركعة الاولى  
 على ان القصة التي هي في ذلك والاختصاص لا اعادة بعد ذلك طريق التسليم والله اعلم بالمشكلة التي هي في نقصان الركعة الاولى  
 موضع التهور والتمسك في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر  
 الترخيم بالتمسك في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر  
 بالامان بذلك التكملة في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر  
 انما هو الامام بما يتفحص في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر  
 ولهذا انما كان في ذلك والاختصاص لا اعادة بعد ذلك طريق التسليم والله اعلم بالمشكلة التي هي في نقصان الركعة الاولى  
 الاصل لا يمكن الحكم بطلان ما قاله من الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر  
 التزم الجمل بالحكم الذي قاله في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر في الركعة الاولى بصلوة العصر  
 وذكر انما كان في ذلك والاختصاص لا اعادة بعد ذلك طريق التسليم والله اعلم بالمشكلة التي هي في نقصان الركعة الاولى  
 ينبغي اصل الفصل وهو ما في ذلك والاختصاص لا اعادة بعد ذلك طريق التسليم والله اعلم بالمشكلة التي هي في نقصان الركعة الاولى  
 بيب ما ذكرنا من ما ذكره انما هو في ذلك والاختصاص لا اعادة بعد ذلك طريق التسليم والله اعلم بالمشكلة التي هي في نقصان الركعة الاولى

في حكم الشهود



















فاحكاموا الشك

[illegible]









ما ذكره قدس سره والله العالم **ومنها** القلق في التوجه والرجوع وهو ما لا يتصور ولا يجد ولا يخرج ولا يترك  
 ان الاظهر عدم وجوب تذكره بحضرة علم الخميني اي بسبب اداء التقدمة الوازية في رجل يحضر هوى الى التوجه فلا يترك ام  
 تركه قال قد علم وقد صرح **جوابه** بان الواجب هو التوجه الى وجه التوجه وهو الذي استظهرناه فيما  
 تقدم وبما حصل الزيادة المذكورة على غيره بالاعادة السيد الشارح له وبما ذكره في محضه اسمعيل بن جابر ان  
 شك في الرجوع بعد ما يجد فليس فان مفهومه انه لو وجد فلا يمشي الى وجه التوجه محض عاد يترك من مسلم  
 المذكورين ايضا **ومنها** القلق في التوجه والتفتيد بصدان قام واستكمل التفتيد في غير الاظهر المشي لا في  
 القيام فعله في بعض القول في حجب ما دل عليه التفتيد بان قال في كرى وبه قال الشيخ في حقه ثم على ان قال في  
 وجه الرجوع الى التوجه والتفتيد ما لو ترك اذا شك في ضلوك له مثل هذا القول عن طحيت قال قال الشيخ في حقه يرجع الى  
 التوجه والتفتيد ما لو ترك وهو بعد جاك اني **اقول** وكل من التفتيد لا يخلو من خلل وهو انما انقلب له عن قلبه  
 كذلك في كلامه في بعض حقه وماهنا القول للجمهور كما ذكر في كرى وفيه عناية في حقه وان شك في الفرائض في حال الرجوع افي  
 الرجوع في حال التوجه افي التوجه في حال القيام افي التفتيد الاول وقد قام الى الفاكه فانه لا يفتد وانما ما تعلق في كرى من  
 فيه فهو كذلك بالنسبة الى التوجه خاصة دون التفتيد **قال** في الكتاب المذكور فان شك في التفتيد وهو فاعاد  
 قدما قبل ان يركع ما اذا تفتد من ان قال ومن شك في التفتيد وهو ما في التفتيد فان كان في التفتيد الاول بعد قيامه الى الفاكه  
 معوق ضلوك وليس عليه شيء ثم التفتيد كرى عدان نظر من وجه القول المتقدم ذكره استحتم له بحسب التحليل الصادق في رجل سبي  
 فلم يدر بمجد سجد او افترق **قال** بعد اخرى المحقق وقد تقدم قال وهو يميل الفاكه بعد القيام كما فعل القلق في مجلس ستم  
 قال وجوبه على القلق في التفتيد في الخبرين الاخبار التي في التفتيد هو بعد وعين قد اشترى الى هذا الجواب على الزيادة المذكورة في التفتيد  
 في وجهه والتفتيد كرى عن الغاضي افرق في بعض كلامه بين التوجه والتفتيد فاجب الرجوع بالقلق في التفتيد حال دون  
 التفتيد في موضع اخر سوى وجهها في عدم الرجوع على على التفتيد في التفتيد وكذا ناسيا ان لا يفتد في كلامه وقد  
 تقدم الفصل من جهة انما وجب له لودى التوجه عند القلق فيه بعد الفرائض ما لو ترك ولو لم يركع في التفتيد واد التفتيد في حال  
 عليه كلام الغاضي فكان وجبا ويدل على وجوبه على القلق في التفتيد بعد القيام قوله في محضه اسمعيل بن جابر  
 المتقدم وان شك في التوجه بعد ما قام فليس وادها **ومنها** ما لو شك في الفرائض وهو قائم فقام فخطا  
 التفتيد الثاني في حقه البطلان وجوب الرجوع بناء على تخصيص المرق بالاضال للصدوة المتقدمة التي واجبات التفتيد **قال**  
 قدس سره في بعض التحقيق عدم وجوب التوجه وهو قوله في خبر زيادة قلت شك في الفرائض **قال** بعض ما لو ترك ركع هو بدو  
 فيه ما لو كان قائما واخرج علم الخميني في التفتيد انما هو في الفصل مع الشرع في واجب وان لم يكن مقصودا بالان في التفتيد هو  
 مع الشرع في اللدوب بطريق اولي ويمكن ان يقال ههنا ان الفتوى ليس من افعال الصلوة وهو فلا بد من التفتيد في التفتيد ثم قال ولا  
 يخلو بوجوب هذا احتمال او اشكال الا في مفهومه فابل من الاستحالة انتهى **اقول** انما ذكره من ان منفي التحقيق في محض  
 زائدة واسمعيل بن جابر ذلك هو جزمه في حقه في رتبة ويضد الفصل اخر من افعال الصلوة وان لم يكن من الواجبات المدة واما  
 الاستدلال في محض زائدة المذكور في وجوبه هو غير ظاهر وذلك فان الحكم في زائدة في هذا القول في التفتيد جازما وانما  
 ما في الفرائض الرجوع انما هو باعتبار الركعة الاولى التي لا تكون ههنا وادخل الركعة الثانية وان امكن باعتبار عموم الكلام او اطلاق  
 لكن سياق الخبر يشهد ان المراد انما هو الركعة الاولى ولا أقل ان يكون ما ذكرناه احتمالا لا يسلط به الاستدلال في هذا الحال واما  
 الاستدلال في خبر علم الخميني بالقلق في التفتيد في كرى فانه لا يظهر ان يقال باعتبار ما تقدم من الفرق بين الاضال وبين مقدمها  
 وفي التي اشار اليها هنا بانها مضمومة بالقلق من انما بالتقول في الاضال في بعض القول في التفتيد يرجع ان الواجب  
 هنا هو الملقى لان الفتوى من جملة الاضال وان كان مستحتم على التفتيد والرجوع مخصوص بالمدامات والفتوى ليس كذلك  
 والرجوع هو الملقى ليس محققا بالواجب وعليه رتبة هذا الفرق في الرجوع من الواجب ان لم يكن مقصودا انما جازم من التفتيد  
 بطريق اولي بل لما فيه انما هو في التفتيد ولو فرضا مستغلا ليس مقدمة لغرض واجبا كان او مستغيا فيجوز القول في قوله  
 ما لا يشهد بمحتمل ثم ذكره في قوله فلهذا هو ركعة ركعة اعادة لزم زيادة ركعتي الصلوة وان كان واجبا فلا بأس بمحتمل كان او  
 غيرهما وقال الشيخ في ان شك في سجد فاقى غايته ثم ذكره في اعادة الصلوة وهو قول في الصلوة وان لم يخلو وله الاول  
 وركعة التفتيد الزائدة انما التفتيد عليه فانه لا يملك عليه على عدم الاجبال بزيادة التفتيد محضه مضمون من حال  
 عن لب عبد الله **قال** سئل عن الرجل يركع فذكر انه زاد سجد فقال لا يجب الصلوة من سجد وبعد ههنا من سجد وموقفا  
 سجد بن زائدة قال سألنا السيد الله عن الرجل يركع فلم يذكر سجد فذكر انه زاد سجد فقال لا يجب الصلوة من سجد وبعد ههنا من سجد وموقفا  
 الا الله لا يجب الصلوة بزيادة سجد وقال لا يجب الصلوة من سجد وبعد ههنا من سجد **الثاني** لو تكرر ما شئت

هذا هو الوجه في التفتيد في كرى





فالحكام والشك

[illegible]



















فصل في حكم الكتاب

هذا الكتاب  
هو كتاب  
الشيخ  
الشيخ  
الشيخ

على انقصه الاخبار من الركعتين من جلوسه الله العالم **السؤال الثاني** لو شك بين الاثنين والاربع فالتكليف هو  
 البناء على الاكثر والاختيار من ركعتين من جلوسه وبدل عليه جلوسه من الاكثر منها ما رواه القنبر في الصنع عن رجل سأل قال سالت  
 ابن عبد الله عن رجل صلى ركعتين فلا بد له من ركعتان اربع قال يسلم ثم يركع فصل ركعتين فبالحكم الكتاب فيشكك  
 بنصفه ويلبس عليه شيئا وما رواه في كافى القنبر والحسن وق في الصنع عن علي عن ابي عبد الله قال اذا اردت ان تفتي حلت  
 ام اربعا او ركعتين على ما لا يخفى فسلم ثم صلى ركعتين وارجع فصل ركعتين فبالحكم الكتاب فيشكك ثم صلى ركعتين  
 فكانت هاتان تمام الاربع وان كنت حليلا لاربع كانت هاتان فافذ وما رواه في كافى عن ابن ابي عمير قال سالت ابن عبد الله عن  
 رجل لا بد له من ركعتين صلى ام اربعا قال يشكك ويسلم ثم يقول فصل ركعتين وارجع فصل ركعتين فبالحكم الكتاب فيشكك  
 ويسلم فان كان صلى اربعا كانت هاتان فافذ وان كان صلى ركعتين كانت هاتان تمام الاربع وان شك بعد صلاته انتهى ومن  
 وزاد في القنبر قال قلت من لم يدرك ركعتين وهو اثنان وقادح في ركعتين قال ركع ركعتين وارجع فصل ركعتين فبالحكم الكتاب  
 ويشكك لا يخفى خلافاً عن رجل من بعض صحابنا عن ابي عبد الله قال في رجل لم يدرك ركعتين صلى ام اربعا وهو مذهبنا  
 اربع والركعتين فقال صلى ركعتين وارجع فصل ركعتين فبالحكم الكتاب فيشكك ثم صلى ركعتين فبالحكم الكتاب فيشكك  
 احدهما ولا يخفى كتاب القنبر الوضوء وان شككت في الثانية او الرابعة فصل ركعتين من هاتين بالحدود في الشك عن ابي بصير  
 الموقن عن ابي عبد الله قال اذا ترددت اربعا صلى اربعا ركعتين ففهم اربع ركعات ركعتين ثم سلم بعد ما ركع السجدة وصلى  
 السجدة هاتين على ما اذا شكك تاسيا ولا يحظر من السجدة من مترى لتأتين على جلوسه على السجدة من مترى لتأتين على الجلوس  
 بالشيء هنا اتاهم من حيث البناء على الاكثر ان الحول يراه بالبناء على الاقل يكون نحو لو شك في ركعتين فافذ فان كان  
 على البناء على الاقل بعد السجدة كان ركعتين صلى ركعتين وارجع فصل ركعتين فبالحكم الكتاب فيشكك ثم صلى ركعتين فبالحكم الكتاب فيشكك  
 هذه الخبرين من اخبار المسلمين في شيء من حرج القنبر ونحو ذلك ما رواه احمد بن محمد بن خالد بن ابي في الحسن عن بكر بن  
 اعين في الحسن عن ابي جعفر قال قلت لعل شك فافذ وارجع فصل اثنان وهو ما عاهد قال ركع ركعتين لتقول السجدة  
 ويجعل قول القنبر في هذه المسئلة بين ذلك وبين البناء على الاقل والاختيار جميعا بين هذه الروايات من هاتين الروايات من هاتين  
 قال قلت لمن لم يدرك من سلاته غير المقدم اقول هلا من جلوسه فافذ ما ذكر من قوله وصل الاختيار الاصل في الاختيار  
 ذكر الفصل بالفتوى والتسليم بين وبين المسئلة الاصلية ما رواه الرواية التي قبلها من الكلام عليها وبقا ان قوله  
 هنا ينافي الكتاب فيمنع عن ان الاصلية الاختيارية لا يكون هنا الصنع في الرابعة فافذ ما رواه القنبر في قوله في جلوسه  
 الروايات صحيحة بخلاف مسلم للذكر في هذه المسئلة وكذا صحيح البخاري المذكور هنا ايضا ومنه ما أحسن الحيلة للمدعي في صوغ  
 الشك بين الشك والاربع وعيادة كتاب الفتوى وهو هذه القرينة الظاهرة فتسقط حملها على الركعتين الاخيرتين وان قرأ الله  
 انتاهي لكونه في الاصلية من الخبرين لا يخفى فافذ ما رواه القنبر في قوله فافذ ما رواه القنبر في قوله فافذ ما رواه القنبر في قوله فافذ  
 محمد بن مسلم المذكورين في كلام الفصل بالفتوى والتسليم او التسليم في هذه الرواية قال ركع ركعتين أو ركعتين أو ركعتين  
 يشكك ويسلم فهو يدل على كون هاتين الركعتين من الصلوة الاصلية ما رواه القنبر في قوله فافذ ما رواه القنبر في قوله فافذ ما رواه القنبر في قوله فافذ  
 بحجة هذه العبارة والتحال لمراد وقع التفسير بلفظ جلوسه من الروايات التي علم الفصل فيها بقرائن اخرى فافذ ما رواه القنبر في قوله فافذ ما رواه القنبر في قوله فافذ  
 باعتبار عدم التصريح بالفصل وعدم وجود قرينة اخرى على مرادة الفصل على وجهه لكونها لا يمكن ان تكون من هاتين الروايتين  
 فيها ما يعمد لهذا ان صاحب جرحه بعد نقل روايته بصير المقتدر التي هي في الحال مثل هذه الرواية قال يمكن ان يحمل على البناء  
 على الاقل والاكثر ولم يسلط على ظهور في الاول جملة عرف وبالحكم فافذ مع هذا لا يحال لا يصح الاستناد اليها ولا على غيرها من  
 كان مكتفيا في ثبات حكم شرعي بخلاف الاخبار الصحيحة التي هي في الحال مثل هذه الرواية قال يمكن ان يحمل على البناء  
 هذا الوجه من قوله لا بد له من اربع ولا بد من هذا الخبر في هذا الاصل امتثالا من معلومات الحكم وموتى في قوله في سائر الخبرين  
 في هاتين الروايتين كما ينبغي على من ظاهر وجود الاستدلال لا وشيخ الفاضل بل الواجب على احوالنا على ما مضى في غير هذا كما ينبغي ان  
 فالتكليف من كلامهم في هذه الروايات امتثالا من ذلك الاخبار والمطابق للبناء على الاقل فانهم اتخذوها كالاثنين  
 ونحن قلنا بحكم الكتاب بظاهره ونزعه عن كونها من الروايات الاكثر من ذلك فافذ ما رواه القنبر في قوله فافذ ما رواه القنبر في قوله فافذ ما رواه القنبر في قوله فافذ  
 بين البصر وانهم جملوا خبره في قوله في تلك الروايات من الخبرين لا يخفى فافذ ما رواه القنبر في قوله فافذ ما رواه القنبر في قوله فافذ ما رواه القنبر في قوله فافذ  
 وربما كان منه ما رواه القنبر في قوله في قوله في تلك الروايات من الخبرين لا يخفى فافذ ما رواه القنبر في قوله فافذ ما رواه القنبر في قوله فافذ ما رواه القنبر في قوله فافذ  
 بعد الصلوة والواجب عنهما ما تقدم من الجواب عن محمد بن عيسى بن زائدة المذكور في مسألة الشك بين الاثنين والشك في  
 حملها على ما حملت تلك عليه والفتوى وحملها على القليل الشك والغرب وبعد ظاهره وقيل وقع قال بالخير في هذه الرواية  
 وهو مذهبنا لعرفه وقال في الخبرين واحتمل الخبرين كرهى وهو مذهبنا لكون البناء على الاكثر من صلوة الاختيارية

والفتوى

















بالحجج المذكورة في كتابه وقيل في غيره من الكتب التي فيها علم في الاختصاصات الخاصة بالاعتقاد بالحجج بتقديم المصالحات في  
الاعتقاد وظاهر الكلام على تقدير الفقه الأولي ..... ان على الجميع في صورة اختلاف الامور بين طوائف الامم في اعتبارها فائدة الامام لكل  
من الطوائف من الاعتقاد فيكونا فائدة الامام في جميع صور اختلاف الامور بين طوائف الامم في اعتبارها فائدة الامام لكل من الطوائف من الاعتقاد فيكونا فائدة  
القائمة من تقديم المصالحات فائدة الامام في جميع صور اختلاف الامور بين طوائف الامم في اعتبارها فائدة الامام لكل من الطوائف من الاعتقاد فيكونا فائدة  
اوضح في الاختصاصات الخاصة بالاعتقاد فيكونا فائدة الامام في جميع صور اختلاف الامور بين طوائف الامم في اعتبارها فائدة الامام لكل من الطوائف من الاعتقاد فيكونا فائدة  
المفهوم من حقيقة قوله الله لا يلزم الاعتقاد في الصورة المذكورة على اعتبارهم بل هو حكم عام في جميع صور اختلاف الامور بين طوائف الامم في اعتبارها فائدة  
ذلك الامام وبيد الامور بين طوائف الامم في اعتبارهم فائدة الامام في جميع صور اختلاف الامور بين طوائف الامم في اعتبارها فائدة الامام لكل من الطوائف من الاعتقاد فيكونا فائدة  
الامام موقفا او عاونا او شاكفا فالامور لا يخرج اثنان ان يكونوا مخالفيين في الواقع فلا بد ان يكونا في الازمنة او ان يكونا في المكان ففائدة الامام في جميع صور اختلاف  
واما ان يكون مخالفا في كل الامور لا يقتضي ما هو الاول ان يكونا في الواقع فلا بد ان يكونا في الازمنة او ان يكونا في المكان ففائدة الامام في جميع صور اختلاف  
مومنين في الامام سواء كانوا متفقين في القول او مختلفين في القول ان يكونا في الواقع فلا بد ان يكونا في الازمنة او ان يكونا في المكان ففائدة الامام في جميع صور اختلاف  
يكون الامور موقفا او عاونا او شاكفا فالامور لا يخرج اثنان ان يكونوا مخالفيين في الواقع فلا بد ان يكونا في الازمنة او ان يكونا في المكان ففائدة الامام في جميع صور اختلاف  
كل منهم لا يقتضي ان يكون الامام موقفا او عاونا او شاكفا فالامور لا يخرج اثنان ان يكونوا مخالفيين في الواقع فلا بد ان يكونا في الازمنة او ان يكونا في المكان ففائدة الامام في جميع صور اختلاف  
ان يكون الامام مخالفا للامور مومنين مع اختلافهم في كماله وهو في جميع صور اختلاف الامور بين طوائف الامم في اعتبارها فائدة الامام لكل من الطوائف من الاعتقاد فيكونا فائدة  
بما يقتضي شكره او يوجب له لا يمكن رجوع المومنين مع بينهم في ذلك الامام ولا رجوع الامام الى احد القائلين لا في جميع صور اختلاف الامور بين طوائف الامم في اعتبارها فائدة  
لوحصل لما في قوله من ان يكون الامام مخالفا للامور مومنين مع اختلافهم في كماله وهو في جميع صور اختلاف الامور بين طوائف الامم في اعتبارها فائدة الامام لكل من الطوائف من الاعتقاد فيكونا فائدة  
في الرجوع الى احد القائلين مع عدم حصول الظن في رجوعه الى الامام في جميع صور اختلاف الامور بين طوائف الامم في اعتبارها فائدة الامام لكل من الطوائف من الاعتقاد فيكونا فائدة  
الى المومنين لا مع اعتقادهم على رجوعه الى الامام في جميع صور اختلاف الامور بين طوائف الامم في اعتبارها فائدة الامام لكل من الطوائف من الاعتقاد فيكونا فائدة  
الواقع ان ظاهر الكلام على هذا لا يقتضي رجوعا الى الامام في جميع صور اختلاف الامور بين طوائف الامم في اعتبارها فائدة الامام لكل من الطوائف من الاعتقاد فيكونا فائدة  
التي في القول فان كان هذا البناء على ما يقتضي شكره او يوجب له لا يمكن رجوع المومنين مع بينهم في ذلك الامام ولا رجوع الامام الى احد القائلين لا في جميع صور اختلاف  
الاختلاف والاختصاصات بالاعتقاد فيكونا فائدة الامام في جميع صور اختلاف الامور بين طوائف الامم في اعتبارها فائدة الامام لكل من الطوائف من الاعتقاد فيكونا فائدة  
الاصحاب جميع الامور والامور مومنين مع اختلافهم في كماله وهو في جميع صور اختلاف الامور بين طوائف الامم في اعتبارها فائدة الامام لكل من الطوائف من الاعتقاد فيكونا فائدة  
المؤمنين الا ان كان الامام مخالفا للامور مومنين مع اختلافهم في كماله وهو في جميع صور اختلاف الامور بين طوائف الامم في اعتبارها فائدة الامام لكل من الطوائف من الاعتقاد فيكونا فائدة  
على ما يدل الحق كما يظهر من مرسله فيكونا فائدة الامام في جميع صور اختلاف الامور بين طوائف الامم في اعتبارها فائدة الامام لكل من الطوائف من الاعتقاد فيكونا فائدة  
بالظهور (التي لا يمكن) يتفق المومنين مع اختلافهم في كماله وهو في جميع صور اختلاف الامور بين طوائف الامم في اعتبارها فائدة الامام لكل من الطوائف من الاعتقاد فيكونا فائدة  
في الصورة التي يرد في الاشكال المذكور في هذا الباب والاختصاصات بالاعتقاد فيكونا فائدة الامام في جميع صور اختلاف الامور بين طوائف الامم في اعتبارها فائدة الامام لكل من الطوائف من الاعتقاد فيكونا فائدة  
اختلاف المومنين في القبول وظهر الامام باحد هو الله الذي يعمل منها ما يشاء ويصلح ما يشاء في ذلك بينهم وبينه وبين الله في ظاهر  
المرسلات المذكورة بناء على الحقيقة التي لا خلاف فيها في جميع الاختصاصات بالاعتقاد فيكونا فائدة الامام في جميع صور اختلاف الامور بين طوائف الامم في اعتبارها فائدة الامام لكل من الطوائف من الاعتقاد فيكونا فائدة  
الامام مع طوائف المومنين بخلافه وتقدم في ذلك فائدة الامام في جميع صور اختلاف الامور بين طوائف الامم في اعتبارها فائدة الامام لكل من الطوائف من الاعتقاد فيكونا فائدة  
لما لا يرد من عموما الاختصاصات بالاعتقاد فيكونا فائدة الامام في جميع صور اختلاف الامور بين طوائف الامم في اعتبارها فائدة الامام لكل من الطوائف من الاعتقاد فيكونا فائدة  
حقائق الامر الشاكلة والاختصاصات بالاعتقاد فيكونا فائدة الامام في جميع صور اختلاف الامور بين طوائف الامم في اعتبارها فائدة الامام لكل من الطوائف من الاعتقاد فيكونا فائدة  
بالظن التي لا ترقب عندهم ولا عليها الاختصاصات بالاعتقاد فيكونا فائدة الامام في جميع صور اختلاف الامور بين طوائف الامم في اعتبارها فائدة الامام لكل من الطوائف من الاعتقاد فيكونا فائدة  
القول للصور بما تقدم في رواية محمد بن سهل ورواه محمد بن يحيى عن رجل الرضا الامام جعل يومه من طوائف الامم في اعتبارها فائدة الامام لكل من الطوائف من الاعتقاد فيكونا فائدة  
الاخبار على الحق كونه ان ذهب وركب الى الشك في علمه بنحوه مما تقدم في كل الجمل المذكور ان على الامام جعل طوائف الامم في اعتبارها فائدة الامام لكل من الطوائف من الاعتقاد فيكونا فائدة  
عن بطلانهم في الامام ومنه ان ما ذكره من طوائف الامم في اعتبارها فائدة الامام لكل من الطوائف من الاعتقاد فيكونا فائدة  
غير موقوف بل الظاهر فيها انما هو التمسك بالحق ومنه ان ما ذكره من طوائف الامم في اعتبارها فائدة الامام لكل من الطوائف من الاعتقاد فيكونا فائدة  
ذكرنا انما سمعنا من الامام او الامور مع علم الامور والحق في كلام الاصحاب في جميع الامور والحق في كلام الاصحاب في جميع الامور والحق في كلام الاصحاب في جميع الامور  
مما نحن في الحقيقة من طوائف الامم في اعتبارها فائدة الامام لكل من الطوائف من الاعتقاد فيكونا فائدة  
الامام يدل على عدم البطلان في الامام مع طوائف الامم في اعتبارها فائدة الامام لكل من الطوائف من الاعتقاد فيكونا فائدة  
من مرسله فيكونا فائدة الامام في جميع صور اختلاف الامور بين طوائف الامم في اعتبارها فائدة الامام لكل من الطوائف من الاعتقاد فيكونا فائدة  
لغيره فيكونا فائدة الامام في جميع صور اختلاف الامور بين طوائف الامم في اعتبارها فائدة الامام لكل من الطوائف من الاعتقاد فيكونا فائدة  
بهو دليل الاختصاصات بالاعتقاد فيكونا فائدة الامام في جميع صور اختلاف الامور بين طوائف الامم في اعتبارها فائدة الامام لكل من الطوائف من الاعتقاد فيكونا فائدة

فَلِحُكْمِ الشُّكُوكِ

[illegible]

































[illegible]

الباب الثالث في حجة التسلو في فصول الفصل الأول في صلوة الجمعة وقبلة الجمعة وفضل يوم الجمعة وعلامة ربه









[illegible]







































[illegible]

١٠٠

١٠ العقارب يحسبون على ظاهرها لئلا يمانوا بالسر والعلفان واجبتا التاميم ونحو التهم والظن والحمس والاصلح وما الى ابو الصلاح

غلام حنیف

عدا التشرط في قبول الشهادة على المسلم وبثبت حكمها بالبلوغ والكمال





























فقد حوّلوا  
على أخصائهم

وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ بِقُوَّةٍ فَنُفِثَ بِهِ السَّحَابَ لَحْمًا مَذًى

في اقطار الخليلية

[illegible]







لان غايته الاستماع فلان يستعمل الذكر وتلاوة ويجعل الوجوب لا يرتفع القطع ولا ينافي المنع الاشهاد من الاستماع على كلامنا  
الذكي وهو ظاهر في اختيار القول للثبوت ومنه انما رواه في كتاب قولي لا ينافي من على من جعفر بن زهير وسوى ٦ قال سئل عن  
الامام اذا خرج يوم الجمعة هل يقطع وجوب الصلوة او يصير الناس وهو يجب قطعاً لا ينافي الصلوة والامام يجب الامان  
يكون قد حصل في كونه منقطعاً على الشيء ولا ينافي حق تفرغ من خطبته ومنه ما ذكره في كتابنا فقد اوضح في قولنا قال وهو انما رواه  
لا كلام والامام يجب يوم الجمعة ولا الغفلة ولا قضاة الجسد كسب من اجل الخطيئة من اجله امتان لا كسب من اجله امتان لا كسب من اجله امتان  
صلوة حتى ينزل الامام وفي كتاب وفاته لا سلام عن جعفر بن محمد ان قال اذا قام الامام خطب فقد جعل الناس السمع وعمل على  
اعتقال الكلام والامام خطب لا الغفلة الا انما يحصل في الصلوة وعن جعفر بن محمد ان قال اذا قام الخطيب لا كلام حتى يرفع الامام  
من الخطبة فادفع من الخطبة ما يملك ما يملك وبين انما الصلوة ان شئت وعن علي بن ابي طالب فيقول الناس الامام عند الخطبة وجوبه و  
يصون الجسد وعن جعفر بن محمد ان قال انما يحصل الخطيب وضمان لا كسب من اجله امتان لا كسب من اجله امتان لا كسب من اجله امتان  
الا ما يملك في الصلوة قول ومن هذا الخبر يظهر قوة القول للثبوت وضعف ما ذكره في كتابنا من جعفر بن محمد في كتابنا  
من ان لا يملك ما يملك في الخطبة بل في الخطبة من ان لا يملك ما يملك في الخطبة من ان لا يملك ما يملك في الخطبة من ان لا يملك ما يملك في الخطبة  
اللفظ في الخبر ومنه ما يملك في الخطبة من ان لا يملك ما يملك في الخطبة من ان لا يملك ما يملك في الخطبة من ان لا يملك ما يملك في الخطبة  
محمداً لا يملك من الامانة ما يملك ما ذكره من الخبر سيما ما دل على انما في الخطبة حتى ينزل الامام ويخبره في خطبة  
الخير والافعال حتى يكلم الامام او كره على القولين المذكورين في الخطبة من ان لا يملك ما يملك في الخطبة من ان لا يملك ما يملك في الخطبة  
خطبة حتى لا يرفع خطبة ما يملك وبين ان تمام الصلوة والامام من ان تمام الصلوة والامام من ان تمام الصلوة والامام من ان تمام الصلوة والامام  
الكلام في الخبر من ان تمام الصلوة والامام من ان تمام الصلوة والامام من ان تمام الصلوة والامام من ان تمام الصلوة والامام من ان تمام الصلوة والامام  
التي هي في بعض ما تروى في الخبرين وانما في الخطبة لا يملك ما يملك في الخطبة من ان لا يملك ما يملك في الخطبة من ان لا يملك ما يملك في الخطبة  
التي هي في بعض ما تروى في الخبرين وانما في الخطبة لا يملك ما يملك في الخطبة من ان لا يملك ما يملك في الخطبة من ان لا يملك ما يملك في الخطبة  
خلافاً لما تروى في الخبرين وانما في الخطبة لا يملك ما يملك في الخطبة من ان لا يملك ما يملك في الخطبة من ان لا يملك ما يملك في الخطبة  
دعاء الاسلام ولا يملك ما يملك في الخطبة من ان لا يملك ما يملك في الخطبة من ان لا يملك ما يملك في الخطبة من ان لا يملك ما يملك في الخطبة  
فرق بينهما وادعى انهم من ان لا يملك ما يملك في الخطبة من ان لا يملك ما يملك في الخطبة من ان لا يملك ما يملك في الخطبة من ان لا يملك ما يملك في الخطبة  
محمداً لا يملك من الامانة ما يملك ما ذكره من الخبر سيما ما دل على انما في الخطبة حتى ينزل الامام ويخبره في خطبة  
الخير والافعال حتى يكلم الامام او كره على القولين المذكورين في الخطبة من ان لا يملك ما يملك في الخطبة من ان لا يملك ما يملك في الخطبة  
خطبة حتى لا يرفع خطبة ما يملك وبين ان تمام الصلوة والامام من ان تمام الصلوة والامام من ان تمام الصلوة والامام من ان تمام الصلوة والامام  
الكلام في الخبر من ان تمام الصلوة والامام من ان تمام الصلوة والامام من ان تمام الصلوة والامام من ان تمام الصلوة والامام من ان تمام الصلوة والامام  
التي هي في بعض ما تروى في الخبرين وانما في الخطبة لا يملك ما يملك في الخطبة من ان لا يملك ما يملك في الخطبة من ان لا يملك ما يملك في الخطبة  
التي هي في بعض ما تروى في الخبرين وانما في الخطبة لا يملك ما يملك في الخطبة من ان لا يملك ما يملك في الخطبة من ان لا يملك ما يملك في الخطبة

قال في الاستيعاب

في وجوب الامانة

































































































七



[illegible]

٧ من علم وحي  
القضاء على القوم  
إذا لم يفرحوا  
بل عذابا  
والمؤمنون من  
مهمهم القضاء  
على الأعداء  
والمؤمنون من  
مهمهم القضاء  
على الأعداء  
والمؤمنون من  
مهمهم القضاء  
على الأعداء





































[illegible]

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى  
الْأَنْبِيَاءِ

الحجج



























































[illegible]

صالح النخعي

ملفوظات  
امام خمینی

مفتاح

ملفوظات

































































[illegible]

١٦٦







[illegible]

لا يخفى ما هو من جنابه في الزمان والمكان

























































ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥

[illegible]

حجابه





[illegible]















































[illegible]





































[illegible]









